الرواة المتروكون في مسند الإمام أحمد بن حنبل جمع ودراسة

أ. د. عامر حسن صبري*

التعريف بالبحث

عني هذا البحث بتتبع استقرائي للرواة المتروكين في مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وترجمتهم، وتتبع أحاديثهم وتخريجها، والوقوف على كيفية إخراج الإمام أحمد لهؤلاء المتروكين، مع دراسة لأسباب إخراج الإمام لهم، وتبين أن الإمام لم يعتمد عليهم استقلالاً، وإنما أخرج لهم ما وافقهم غيرهم عليه، هذا مع نُدرة الروايات التي جاءت من طريقهم.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

* أستاذ الحديث النبوي وعلومه ورئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة، ولد في بغداد عام (١٣٧٧هـ-١٩٥٧م)، وحصل على درجة الماجستير من كلية الشريعة بجامعة أم القرى عام (١٩٨٣م)، ورسالته «الإقتراح لابن دقيق العيد: دراسة وتحقيق»، وحصل على درجة الدكتوراه من الكلية نفسها عام (١٩٨٦م)، ورسالته «تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي: دراسة وتحقيق»، وله أعمال علمية كثيرة، من آخرها تحقيق مشيخة القزويني (ت: ٧٥٠هـ).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإنَّ الله عزّ وجل هيّأ لسنّة نبيه صلى الله عليه وسلم حفَّاظاً عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المُبطلين، وتاويل الجاهلين، فتفنَّنوا في تصنيفها، وتنوّعوا في تدوينها، على طرق مختلفة، ومناهج متنوعة، حرصاً على حفظها، وتمييزاً لصحيحها من دخيلها، حتى غدت السنّة المطهرة بهذه الجهود الخيِّرة صافية نقيّة، لا تزيُّد فيها ولا نقص، وتحقق في ذلك قول الله تعالى : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ .

وكان من أشهر العلماء اهتماماً بحفظ السنّة وتبليغها والدفاع عنها الإمام الحافظ الحجة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، الذي قدَّم في سبيل حفظها الكثير، وترك لنا آثاراً عظيمة كان لها أبلغ الأثر في حفظ سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الضياع والتحريف، إضافة لما أُوتي من الثبات والصبر على أشد البلاء في سبيل الدفاع عنها وصيانتها .

وإن كتابه (المسند) ليعدُّ من أكبر دواوين السنّة، وأحسنها وضعاً، وأفضلها انتقاء، فقد ضمّ أحاديث كثيرة لا توجد إلاَّ فيه، وقلَّ حديث يثبت إلاَّ وهو فيه، وفي ذلك يقول الإمام أبو موسى المديني : وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقي من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً[١] .

---

(١) خصائص المسند ص٢١ .

ومن فضل الله تعالى عليَّ أن وفّقني إلى خدمة هذا الديوان السامي، واستخراج دُرره وفوائده، فقمتُ من أجل ذلك بعدد من الأعمال العلمية[١]، لاقت قبولاً عند بعض أهل العلم، والحمد لله رب العالمين، ومن الخدمات التي قمت بها: إفراد رواةِ مسند الإمام وترتيبهم على نسق حروف المعجم، مع ذكر شيوخ المترجم وتلامذته من روايات المسند نفسه، والحكم على مرتبتهم بما ادّاه اجتهادي، معتمداً في ذلك على أقوال أئمة الجرح والتعديل، مع ذكر فوائد أخرى تتعلق بحديث الراوي وبإسناده، وقد تم هذا العمل بفضل الله، ولم يبق منه سوى مراجعته ووضع دراسة مفصّلة عن منهج الإمام في المسند، وكان أحد الأسباب التي شجعتني على هذا العمل – على الرغم من صعوبته – ما كان من تمني الإمام الذهبي بضرورة تيسير سبل الإفادة من المسند، والذي قال عندما تقدمت به السن، وأصبح عاجزاً عن النهوض بأعبائه، يستنهض همم من بعده: فلعلَّ الله يقيِّض لهذا الديوان العظيم من ... يوضح حال كثير من رجاله ... ويرتّب الصحابة على المعجم، وكذلك أصحابهم على المعجم ... ولولا أني قد عجزت عن ذلك لضعف البصر وعدم النية، وقرب الرَّحيل، لعملت في ذلك[٢].

أهمية البحث:

هذا البحث جزء من تلك الدراسة، رأيتُ إفرادها على حدة، وتكمن أهميته في:

أ– أصالته، وعدم السبق إليه فيما أعلم.

ب– في كونه دراسة استقرائية تطبيقية.

---

(١) من هذه الأعمال التي طبعت: زوائد عبد الله بن أحمد في المسند، وكتاب الوجادات في المسند، ومعجم شيوخ الإمام أحمد في المسند، وتحقيق كتاب (ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم أحمد بن حنبل في المسند) لابن عساكر، وتحقيق كتاب (حديث عبد الله بن يزيد المقرىء مما وافق رواية الإمام أحمد) للضياء المقدسي، وبحث في المخضرمين في المسند، وآخر في خدمات العلماء والباحثين لمسند أحمد، وغيرذلك، ومن الأعمال التي تتعلق بالإمام أحمد تحقيق كتاب الزهد، وقد باشرت تحقيقه على ست نسخ خطية.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٢٥، بتصرف، وأرجو الله تعالى أن أكون أهلاً لتحقيق أمنية هذا الإمام الجليل في خدمة المسند.

ت- الدفاع عن هذا الكتاب العظيم، وإظهار مكانته وإمامته .

ث- معرفة كيفية إخراج الإمام أحمد لهؤلاء المتروكين، وأن الإمام لم يعتمد عليهم استقلالاً وإنما أخرج لهم ما وافقهم غيرهم عليه، هذا مع نُدرة الروايات التي جاءت من طريقهم .

وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في وجود الرواة المتروكين أو الكذابين في المسند، فذهب بعضهم إلى نفي ذلك، وأن الإمام نزَّه مسنده عن الكذابين وعن المتهمين بالكذب، وممن قال بهذا القول الإمام ابن تيمية، فقال: طريقة أحمد أنه لايروي في مسنده عمن يُعرف أنه يتعمد الكذب ...الخ(١)، واختار هذا القول الحافظ ابن الحنبلي، فقال: يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كَثُر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدِّث عمن دونهم في الضعف، مثل من في حفظه شيء أو يختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه(٢).

وذهب بعض العلماء إلى أنَّ في المسند بعض المتروكين، كما توجد فيه أحاديث قليلة موضوعة أوساقطة، وممن قال بهذا القول الإمام ابن الجوزي، وحكم على أحاديث في المسند بأنها موضوعة، وأنها لاتصح عن النبي صلى الله عليه وسلم(٣)، ومنهم أيضاً الإمام الذهبي إذ قال عنه: وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر(٤)، وقال أيضاً: فإنه محتو على أكثر الحديث النبوي وقلَّ أن يثبت حديث إلاَّ وهو فيه، وقلَّ أن تجد فيه خبراً ساقطاً(٥)، وقال ابن كثير: فيه أحاديث ضعيفة بل موضوعة، كأحاديث مرو، وشهداء عسقلان(٦).

---

(١) الفتاوى ١٨/ ٢٦ .

(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٩٢ .

(٣) جمع الحافظ ابن حجر هذه الأحاديث في القول المسدد، ودافع عنها، ونفى أن تكون موضوعة .

(٤) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٢٩ .

(٥) نقله ابن الجزري في المصعد الأحمد ص٣٤ .

(٦) اختصار علوم الحديث ص٤٢ .

وأثبت هذا البحث صحة هذا المذهب الأخير، ولكن بتفصيل سنذكره في خاتمته إن شاء الله تعالى .

خطة البحث:

جمعتُ في هذا البحث رواة المسند الذين تُركوا بسبب تعمدهم الكذب الصريح، أو بسبب وقوع الكذب في حديثهم وإن لم يتعمدوه، أو بسبب عدم حفظهم بمرة لغفلتهم، واتبعت فيه الخطوات التالية:

أ- رتبت الرواة على نسق حروف المعجم .

ب- ذكرت ترجمة مختصرة لهؤلاء الرواة، وحرصت على معرفة أقوال الإمام أحمد فيهم .

ت- استعرضتُ أحاديث هؤلاء الرواة في المسند .

ث- خرَّجت جميع أحاديثهم، وحرصت على ذكر المتابعات والشواهد .

ج- قمت في خاتمة البحث بدراسة تتعلق بهذا الجمع، وسبب إخراج الإمام لهم، وغير ذلك.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

* * *

وقبل الشروع بذكر أسماء الرواة المتروُكين وأحاديثهم في المسند، يحسُن بنا أن نذكر نُبذة عن الراوي المتروُك، وتعريفه، وحكم الرواية عنه .

١- الترك لغة واصطلاحاً:

الترك لغة: وَدْعك الشيء، يقال: تركه يتركه تركاً، وتركت الشيء تركاً: خلّيته[١].

وفي **اصطلاح المحدّثين**: هو الراوي الذي يُتَّهم بالكذب في الحديث، أو ظهر فسقه بالفعل أو بالقول، أو فحُش غلطه، وكَثُرت غفلته حتى غلب ذلك على صوابه[٢].

---

(١) لسان العرب ١/ ٤٣٠ .

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي ١/ ٧٢ .

فقد سأل عبدُ الرحمن بن مهدي شعبةَ بن الحجاج: متى يُترك حديث الرجل ؟ فقال: إذا حدَّث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا كثُر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طُرح حديثه، وماكان غير ذلك فارووا عنه(١).

وقال الإمام مالك: أربعة لايكتب حديثهم: رجل سفيه معروف بالسَّفه، وصاحب هوى داعية إلى هواه، ورجل صالح لا يدري ما يحدِّث، ورجل يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسائرهم يكتب عنهم(٢).

وبهذا يتبين أن الراوي لا يقال فيه: (متروك) حتى يتصف بواحد من الأوصاف السابقة، وإليك تفصيلها:

أ- من كان يكذب في روايته، ويتعمّد ذلك، ويدخل في هذا الوصف من روى الخطأ من غير أن يعلم أنه خطأ، فلما عُرف وجه الصواب أصرَّ على الخطأ أَنَفة من أن ينسب إلى غلط(٣)، ويلحق به أيضاً من غلبه الزُّهد فغفل عن الحفظ، وفي ذلك يقول ابن حبان - وهو يتحدث عن أنواع جرح الضعفاء-: ومنهم من كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتمييز ... حتى خرج عن حد الإحتجاج به(٤). ويقول يحيى بن سعيد القطان: لم نجد الصالحين أكذب منهم في الحديث(٥). وقال مالك: لقد أدركت في هذا البلد -يعني المدينة- مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدِّثون، ماسمعت من

---

(١) رواه العقيلي في الضعفاء ١/١٣، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/٣٢.

(٢) رواه العقيلي في الضعفاء ١/١٣، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/٣٢، وابن حبان في المجروحين ١/٨٠، وابن عدي في الكامل ١/١٠٣.

(٣) ينظر: كتاب الموضوعات لابن الجوزي ١/١٦.

(٤) المجروحين ١/٦٧.

(٥) رواه مسلم في مقدمة الصحيح ١/١٢٢، وابن عدي في الكامل ١/١٥١. وعقّب عليه مسلم بقوله: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب.

أحد منهم حديثاً قط ، قيل له : ولم يا أبا عبد الله ؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدِّثون(١) .

ب- أو ظهر منه سبب مفسِّق، والفسق في الاصطلاح الشرعي : خروج المسلم عن تعاليم الشرع (ويقع بالقليل من الذنوب وبالكثير، ولكن تعُورف فيما إذا كان كثيراً(٢)، وأكثر ما يقال الفاسق لمن التزم به، وأقر به، ثم أخلّ بجميع أحكامه، أو بعضه)(٣) . وقال ابن حبان : ومنهم - يعني من المجروحين - المعلن بالفسق والسفه، وإن كان صدوقاً في روايته، لأنَّ الفاسق لا يكون عدلاً، والعدل لا يكون مجروحاً، ومن خرج عن حد العدالة لا يعتمد على صدقه ... إلخ(٤) .

قلت : ومن الفسق أيضاً سبُّ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وانتقاصهم، وتتبع معايبهم، وفي ذلك يقول ابن معين: كل من شتم عثمان أو طلحة أو أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دجال لا يكتب عنه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين(٥) . وقال أبو زُرعة الرَّازي : إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق ... إلخ(٦) . وقال الحافظ الذهبي، وهو يتحدث عن البدعة : وبدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحطِّ على أبي بكر وعمر والدعوة إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة(٧) .

---

(١) رواه العقيلي في الضعفاء ١ / ١٣، وابن عدي في الكامل ١ / ١٠٤، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١ / ٢١٣ .

(٢) وهذا العرف يحتاج إلى تقييد شرعي أو عرفي، وما هو قادح في العدالة .

(٣) من كتاب المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة ص٢٨٧ .

(٤) المجروحين ١ / ٧٩ .

(٥) التاريخ لابن معين، رواية الدوري ٢ / ٦٦ .

(٦) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية ص٩٧ .

(٧) ميزان الاعتدال ١ / ٥ .

ج- من كثُر غلطه في الحديث، فيكون الغالب على حديثه الغلط والوهم، أما من كان غلطه قليلاً بحيث إنه لم يكن هو الغالب، فقد ذهب جمهور المحدثين إلى جواز الرواية عنه، والاحتجاج بحديثه فيما لم يقع فيه الغلط، وفي ذلك يقول ابن مهدي: الناس ثلاثة: رجل متقن فهذا لا يُختلف فيه، وآخر يَهِم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه[١]. وسئل الإمام أحمد: متى يترك حديث الرجل ؟ فقال: إذا كان الغالب عليه الخطأ[٢]. وقال ابن حبان: إنّ الشيخ إذا عُرف بالصدق والسماع، ثم تبين منه الوهم ولم يفحش ذلك منه لم يستحق أن يعدل به عن العدول إلى المجروحين، إلا بعد أن يكون وهمه فاحشاً وغالباً، فإذا كان كذلك استحق الترك، فأما من كان يخطىء في الشيء اليسير فهو عدل، وهذا مما لا ينفك عنه البشر، إلا أنّ الحكم في مثل هذا إذا علم خطؤه تجنبه واتبع مالم يخطيء فيه ... إلخ[٣].

٢- حكم رواية من قيل فيه (متروك):

أنزل المحدِّثون من وُصف بصفة الترك منزلة الراوي الذي لا يحتج بخبره ولا يكتب للاعتبار، وتشبه هذه اللفظة عند أكثر المحدثين من قيل فيه: (متهم بالكذب)، أو (بالوضع)، أو (ساقط)، أو (ذاهب)، أو (فيه نظر)، أو (سكتوا عنه)، أو (لا يُكتب حديثه)، أو (لا يُعتبر به)، أو (ليس بثقة)، ونحو ذلك .

وللفائدة نشير: إلى أنه ينبغي أن يفرّق بين قولهم(متروك) وقولهم (تركه فلان)، فإنَّ اللفظة الأولى تدل على سقوط الراوي، وأنه لا يكتب حديثه، بخلاف اللفظة الثانية، فإنها قد تكون جرحاً، وقد تكون غير جرح[٤].

* * *

(١) شرح علل الترمذي ١/١٠٩ .

(٢) شرح علل الترمذي ١/١١٣ .

(٣) المجروحين ٢/٢٨٣، وقال مثله في الثقات ٦/٢٧٨-٢٧٩ .

(٤) نقلت هذه الفائدة من تعليق الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى على كتاب الرفع والتكميل ص١٤١، بتصرف .

الرواة المتروكون في المسند:

روى الإمام أحمد في المسند عن بعض الرواة الذين ينطبق عليهم التعريف السابق للمتروك، وإليك أسماءهم، وقد اعتمدت في جميع إحالات المسند على الطبعة الميمنية بمصر:

١- أبان بن أبي عيَّاش العبدي مولاهم، أبو إسماعيل البصري، كان رجلاً صالحاً، لكنه كان سيء الحفظ جداً، ويغلب على حديثه الخطأ، ولم يكن يتعمّد الكذب، قال أحمد: متروك الحديث، ترك الناس حديثه مُذ دُهرٍ من الدَّهْرِ(١)، وقال ابن رجب: خرَّق أحمد حديثه وأسقطه من المسند ولم يخرّجه فيه(٢).

روى له الإمام حديثاً واحداً مقروناً بغيره، فقال: حدّثنا عبد الرزاق، حدّثنا معمر، عن ثابت وأبان وغير واحد، عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لاشغار في الإسلام(٣).

ورواه النسائي، والضياء المقدسي في المختارة باسنادهما إلى حميد الطويل عن أنس به(٤).

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

٢- إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوة الأُموي مولاهم المدني، متروك بسبب عدم حفظه، قال أحمد: لا تحل الرواية عن إسحاق بن أبي فروة، ماهو بأهل أن يحمل عنه (٥)، وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وقد اتهمه ابن معين في رواية بالكذب(٦).

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٨٧٢).

(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٩٠، بتصرف.

(٣) المسند ٣/ ١٦٥.

(٤) سنن النسائي (٣٣٣٦)، والمختارة ٦/ ١٧.

(٥) رواه ابن عدي في الكامل ١/ ٣٢٠. وقال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٣٩٦: نهى ابن حنبل عن حديثه.

(٦) المجروحين ١/ ١٣١.

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد تُوبع عليه، فقال: حدّثنا عبد السلام بن حرب المُلاَئي، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوة، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سليمان ابن يسار، عن سلمة بن صخر الزُّرَقي، قال: تظاهرت من امرأتي، ثم وقعت بها قبل أن أُكفِّر... الحديث(١).

ثم رواه الإمام بعده من طريق يزيد بن هارون، ومن طريق عبد الله بن إدريس الأودي، كلاهما عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سليمان بن يسار به، وسليمان لم يسمع من سلمة بن صخر، ولكن للحديث طريق آخر، فقد رواه الترمذي بإسناده إلى يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان، كلاهما عن سلمة بن صخر به، وإسناده حسن(٢).

وللفائدة نشير إلى أن عبد الله بن أحمد روى لإسحاق بن أبي فروة حديثين، وهما من زيادات المسند(٣).

وأرى أن الإمام أحمد لو نقّح المسند وراجعه لرفع رواية هذا الراوي الذي قال عنه: لاتحل الرواية عنه.

٣- أوس بن عبد الله بن بُريدة بن الحُصيب الأسلمي، نزيل مرو، تُرك بسبب تفرّده بأحاديث منكرة، وممن تكلّم فيه: البخاري، والنسائي، والدار قطني(٤).

روى له الإمام أحمد حديثاً واحداً مما تفرّد به، فقال: حدّثنا الحسن بن يحيى، حدّثنا أوس بن عبد الله بن بريدة، قال: أخبرني أخي سهل بن عبد الله بن بُريدة، عن أبيه، عن

---

(١) المسند ٤/٣٧.

(٢) جامع الترمذي (١٢٠٠).

(٣) المسند ١/٧٤، و٤/٧٣، وذكرتهما في كتابي زوائد عبد الله برقم (١١٤، و٢١١).

(٤) ينظر: التاريخ الكبير ٢/١٧، وضعفاء النسائي (٥٩)، وضعفاء الدارقطني (١٢١).

جدِّه بُريدة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ستكون بعدي بعوث كثيرة، فكونوا في بعث خراسان ... الحديث[١].

ورواه من طريقه: ابن الجوزي في العلل المتناهية، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[٢].

ورواه أيضاً: ابن حبان في المجروحين، والطبراني، والخطيب البغدادي، وابن عساكر، بإسنادهم إلى أوس به[٣].

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان: الحديث باطل[٤]، وقال في إتحاف المهرة: تفرّد به الإمام أحمد، واتهم بعض الحفاظ أوس بن عبد الله هذا بوضعه ... على أنه لم ينفرد به، فرواه الطبراني [في المعجم الكبير، وابن عدي في الكامل] من طريق حسام بن مِصَكّ، عن عبد الله بن بُريدة، عن أبيه ... إلخ[٥].

قلت: هذه المتابعة لا يُفرح بها، فإنَّ حسام بن مِصَكّ متروك عند أكثر النقاد.

وقد خالف الحافظ ابن حجر قوله هذا، فذهب في كتابه القول المسدد إلى أن الحديث حسن، وأنه لا يتبين فيه الحكم بالوضع، والحديث ليس من أحاديث الأحكام فيطلب المبالغة في التنقيب[٦]. وهذا الرأي من الحافظ غير سديد، والصحيح ما ذهب إليه أولاً.

٤- البَخْتري بن عبيد بن سلمان الشامي، تُرك بسبب مخالفته للثقات الأثبات، واتهمه أبو الفتح الأزدي بالكذب[٧].

---

(١) المسند ٥/٣٥٧.

(٢) العلل المتناهية ١/٣٠٨.

(٣) المجروحين ١/٣٤٨، والمعجم الأوسط ٨/١٤١، وتالي التلخيص ٢/٥٦٢، وتاريخ دمشق ٢/٤١٣.

(٤) لسان الميزان ٣/١٢٠.

(٥) إتحاف المهرة ٢/٥٩٤، وينظر: المعجم الكبير للطبراني ٢/١٩، وابن عدي في الكامل ٢/٨٤١.

(٦) القول المسدد ص٢٨، وذكر نحوه في النكت على الصلاح ١/٤٧١، ولكنه لم يصرح بالتحسين.

(٧) تهذيب الكمال ٤/٢٤، مع حاشيته.

روى له الإمام أحمد حديثاً واحداً، وقد تفرّد به، فقال: حدّثنا أبو اليمان، حدّثنا ابن عياش، عن البختري بن عبيد بن سلمان، عن أبيه، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إثنان خير من واحد، وثلاث خير من اثنين، وأربعة خير من ثلاثة، فعليكم بالجماعة ... الحديث(١).

وهذا الحديث لم أجده في موضع آخر، ولكن رواه ابن عساكر بإسناده إلى البختري بن عبيد عن أبيه، عن أبي هريرة به، فجعله من مسند أبي هريرة(٢).

٥- حسين بن قيس، أبو علي الرَّحَبي الواسطي، الملقب بـ(حَنَش)، وهو متروك الحديث، لأنه كان متَّهماً بالكذب، وترك أحمد حديثه، وقال: ليس حديثه بشيء، لا أروي عنه شيئاً(٣)، وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار ويلزق رواية الضعفاء(٤).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد روي من أوجه أخرى، فقال: حدّثنا علي بن عاصم، حدّثنا أبو علي الرحبي، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جنابة، فلما خرج رأى لُمعة على منكبه الأيسر لم يصبها الماء، فأخذ من شعره فبلّها، ثم مضى إلى الصلاة(٥).

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ورواه ابن ماجه، وابن أبي شيبة، بإسنادهما إلى حنش به(٦).

---

(١) المسند ٥/١٤٥.

(٢) تاريخ دمشق ٣٨/٢٠٦.

فائدة: سقط من طبعة المسند قول عبد الله: (حدثني أبي...) فأصبح الحديث من رواية عبد الله عن أبي اليمان، وهو خطأ مطبعي ظاهر، فان الحديث للإمام أحمد، وعبد الله لم يدرك أبا اليمان، وقد جاء عزو الحديث إلى الإمام أحمد في: جامع المسانيد ١٣/٧٥٨، والمسند المعتلي ٦/١٨٠، ومجمع الزوائد ١/١٧٧، والدر المنثور ٢/٥٣٦، وعزاه الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤/٢٧٩، إلى عبد الله، وهو وهم منه، وجاء الحديث على الصواب في طبعة المسند المحققة.

(٣) الجرح والتعديل ٣/٦٣.

(٤) المجروحين ١/٢٤٢.

(٥) المسند ١/٢٤٣.

(٦) سنن ابن ماجه (٦٦٣)، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٤٢.

ورواه أحمد، وأبو داود، بإسنادهما إلى خالد بن معدان، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عنه به(١).

ورواه أبو داود في المراسيل، والدارقطني، بإسنادهما إلى إسحاق بن سويد عن العلاء بن زياد به، وقال الدارقطني: هذا مرسل(٢).

وله طرق أخرى، رواها ابن الجوزي في العلل، وقال: هذه الأحاديث ليس فيها ما يثبت... إلخ(٣).

وأرى أن الإمام أحمد لو تسنى له إعادة المسند وتنقيحه لرفع رواية هذا الراوي الذي قال عنه: لا أروي عنه شيئاً.

٦- خالد بن عبيد، أبو عصام العتكي البصري، متروك الحديث بسبب اختلال حفظه، مع أنه كان رجلاً صالحاً، قال ابن حبان: يروي عن أنس نسخة موضوعة مالها أصل، يعرفها من ليس الحديث صناعته أنها موضوعة ... لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب(٤). وقال البخاري: فيه نظر(٥).

روى له الإمام حديثاً واحداً مما تفرّد به، فقال: حدّثنا علي بن بحر، حدّثنا أبو تُميلة يحيى بن واضح، أخبرني خالد بن عبيد، حدّثنا عبد الله بن بُريدة، عن أبيه، قال: ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى موضع بالبادية قريباً من مكة، فإذا أرض يابسة حولها رمل، فقال صلى الله عليه وسلم: تخرج الدابة من هذا الموضع، فإذا فتر في شبر(٦).

---

(١) المسند ٤/ ٤٢٤، وسنن أبي داود (١٧٥)، وفيه بقية بن الوليد، وقد عنعن، وهو يدلس تدليس تسوية، فلا يقبل حديثه إلا أن يقع التصريح بالسماع في جميع حلقات الإسناد، ينظر: كتاب التدليس في الحديث للدكتور مسفر الدميني ص١٢٠.

(٢) المراسيل ص٧٤، وسنن الدارقطني ١/ ١١٠.

(٣) العلل المتناهية ١/ ٣٤٧.

(٤) المجروحين ١/ ٢٧٩.

(٥) التاريخ الكبير ٣/ ١٦١.

(٦) المسند ٥/ ٣٥٧.

ورواه من طريقه: ابن الجوزي في العلل(١).

والحديث رواه أيضاً: البخاري في التاريخ، وابن ماجه، والعقيلي، وابن عدي، كلهم بإسنادهم إلى يحيى بن واضح عن خالد بن عبيد به(٢).

٧- **رُشيد الهَجَري الكوفي**، متروك الحديث بسبب اتهامه بالكذب، وبسبب معتقده الفاسد، فإنه كان سبئياً يقول برجعة عليٍّ، وأنه دابة الأرض، وأنه يعرف سرَّ آل محمد الذي يكلِّم به الموتى(٣).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد روي من أوجه كثيرة، فقال: حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن الحكم، سمعت سيفاً يحدث عن رُشيد الهَجَري، عن أبيه، أنّ رجلاً قال لعبد الله بن عمرو: حدثني ماسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم... قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده(٤).

ورواه أيضاً عن حسين عن شعبة به(٥).

ورواه كذلك عن أسود بن عامر شاذان، عن أبي إسرائيل، عن الحكم، عن هلال الهَجَري، قال: قلت لعبد الله بن عمرو بن العاص. إلخ، قال عبد الله: هذا خطأ، وإنما هو الحَكَمُ عن سيف عن رُشَيد الهَجَري(٦).

وسيف المذكور هو بيَّاع السَّابري، غير منسوب، وهو مجهول، والحكم هو ابن عُتيبة الفقيه.

---

(١) العلل المتناهية (١٥٢٥).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري ٣/١٦٢، وسنن ابن ماجه (٤١١٨)، والضعفاء للعقيلي ٢/١٠، والكامل لابن عدي ٣/٨٩٧.

(٣) ينظر: كتاب الرواة الذين تأثروا بابن سبأ للدكتور سعدي الهاشمي ص٤٠٧.

(٤) المسند ٢/١٩٥.

(٥) المسند ٢/١٩٥.

(٦) المسند ٢/٢٠٩.

ورواه البخاري في التاريخ بإسناده إلى شعبة عن الحكم به .

والحديث رواه أحمد في المسند من طرق كثيرة صحيحة تزيد على اثني عشر طريقاً بأسانيده إلى عبد الله بن عمرو، وأحسب أنَّ الإمام لو تسنَّى له تنقيح المسند لرفع رواية رُشَيد هذه، اعتماداً على روايات الحديث الكثيرة(١).

٨- **السَّري بن إسماعيل الهَمْداني الكوفي**، متروك الحديث، لأنه يتفرّد بأحاديث لا يتابعه عليها أحد، وقد رماه يحيى القطَّان بالكذب، وقال أحمد: ترك الناس حديثه(٢)، وقال ابن عدي: وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها، وخاصة عن الشعبي، فإنَّ أحاديثه عنه منكرات، لا يرويها عن الشعبي غيره، وهو إلى الضعف أقرب(٣).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وهو معروف من وجه آخر، فقال: حدّثنا يونس، حدّثنا ليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن خالد بن كثير الهَمْداني، أنه حدثه أنَّ السري بن إسماعيل الكوفي حدثه، أنَّ الشعبي حدثه، أنه سمع النعمان بن بشير يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن من الحنطة خمراً، ومن الشعير خمراً، ومن الزبيب خمراً، ومن التمر خمراً، ومن العسل خمراً، وأنا أنهى عن كل مسكر(٤).

ورواه أيضاً: ابن ماجه، والطبراني، وابن عدي، والدارقطني، والحاكم، والخطيب البغدادي، والمزّي، كلّهم بإسنادهم إلى خالد بن كثير به(٥).

---

(١) ينظر: المسند ٢/١٦٣، و١٨٧، و١٩٢، و١٩٣، و٢٠٢، و٢٠٥، و٢٠٦، و٢٠٩، و٢١٢، و٢١٥، و٢٢٤ .

والحديث رواه البخاري في مواضع من صحيحه، ومنها (١٠)، ومسلم (٤١)، وأبو داود (٢٤٨١)، والنسائي (٤٩٩٦)، والحميدي في مسنده (٥٩٥)، والدارمي في مسنده (٢٧١٩)، وعبد بن حميد في المنتخب (٣٣٦) .

(٢) العلل، من رواية الميموني (٤٨٩) .

(٣) الكامل ٣/١٢٩٥، وينظر: تهذيب الكمال ١٠/٢٢٧ .

(٤) المسند ٤/٢٧٣ .

(٥) سنن ابن ماجه (٣٣٧٩)، ومعجم الطبراني الأوسط ٨/٣٠٨، وسنن الدارقطني ٤/٢٥٣، والمستدرك للحاكم ٤/١٤٨، وتاريخ بغداد للخطيب ٤/٤٢٥، وتهذيب الكمال ٨/١٥٥ .

وهذا الحديث أنكره يحيى القطان، وترك الرواية عن السري بن إسماعيل بسببه، لأنّ الحديث معروف من رواية الشعبي عن عبد الله بن عمر عن أبيه، رواه البخاري، ومسلم وغيرهما(١).

ورواه أحمد أيضاً من حديث سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم به، وإسناده صحيح(٢). وأرى أن الإمام لو أعاد مراجعة المسند لرفع رواية السري هذه اعتماداً على روايات الحديث الأخرى.

٩- سهل بن عبد الله بن بُرَيدة الأسلمي، متروك الحديث، لأنه كان يروي عن أبيه أحاديث موضوعة في فضائل مرو وغيرها، لا أصل لها، يرويها عنه أخوه أوس، كذا قال ابن حبان، والحاكم(٣).

روى له الإمام حديثاً واحداً في فضل مرو، من رواية أخيه أوس عنه، وقد تقدم في ترجمة أخيه.

١٠- عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، أبو عبَّاد الليثي المدني، متروك، بسبب سوء حفظه، وقد اتهمه يحيى القطان بالكذب، وقال الإمام أحمد: منكر الحديث متروك الحديث(٤).

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

روى له الإمام ثلاثة أحاديث، وقد تُوبعت من طرق أخرى، وهي:

الحديث الأول: حدّثنا أبو النضر، حدّثنا أبو عقيل عبد الله بن عقيل الثقفي، حدّثنا عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يمينك بما يصدقك به صاحبك(٥).

---

(١) صحيح البخاري (٤٣٤٣)، ومسلم (٣٠٣٢)، وأبو داود (٣٦٦٩)، والنسائي (٥٥٧٨).
(٢) المسند ٢/١١٨.
(٣) المجروحين ١/٣٤٨، والمدخل إلى الصحيحين للحاكم ١/١٥٩.
(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٥/٧١، وتهذيب الكمال ١٥/٣١.
(٥) المسند ٢/٣٣١.

ورواه الإمام من طريق آخر صحيح، ورواه مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه(١).

الحديث الثاني: حدّثنا صفوان، أخبرنا عبد الله بن سعيد، عن أبيهْ، عن أبي شريح، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إيَّاكم والجلوس على الصُّعُدات ... الحديث(٢).

ورواه من طريق عبد الله بن سعيد به: الدُّولابي، والطحاوي، والطبراني(٣).

ولكن للحديث شواهد عن عدد من الصحابة، منهم: أبو سعيد الخُدري، وأبو طلحة، وعمر بن الخطاب، فأما حديث أبي سعيد فرواه البخاري، ومسلم، وأحمد، وغيرهم(٤)، وأما حديث أبي طلحة فرواه مسلم، وأحمد وغيرهما(٥)، وأما حديث عمر، فرواه أبو داود وغيره(٦).

الحديث الثالث: حدّثنا وكيع، حدثني عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن عائشة، أو أم سلمة – شكَّ عبد الله –: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأحدهما: لقد دخل عليّ البيت ملَك لم يدخل عليَّ قبلها، فقال لي: إن ابنك هذا خُسَين مقتول، وإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها ... الحديث(٧).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) المسند ٢/٢٢٨، وصحيح مسلم (١٦٥٣)، وسنن أبي داود (٣٢٥٥)، والترمذي (١٣٥٤)، وابن ماجه (٢١٢٠).

(٢) المسند ٦/٣٨٥.

(٣) الكنى لأبي بشر الدولابي ١/٣٩، ومشكل الآثار للطحاوي ١/١٥٦، ومعجم الطبراني الكبير ٢٢/١٨٧.

(٤) صحيح البخاري (٢٤٦٥)، ومسلم (٢١٢١)، وأحمد ٣/٣٦، و٤٧، ورواه أيضاً: أبو داود (٤٨١٥)، وعبد الرزاق ١١/٢٠، والطحاوي في المشكل ١/١٥٦، والبيهقي في الأدب ص١٥٦.

(٥) صحيح مسلم (٢١٦١)، ومسند أحمد ٤/٣٠، ومشكل الآثار للطحاوي ١/١٥٥.

(٦) سنن أبي داود (٤٨١٧)، ورواه الطحاوي في المشكل ١/١٥٤.

(٧) المسند ٦/٢٩٤، ورواه أحمد في فضائل الصحابة ٢/٧٧٠، عن وكيع به.

ونسبه الهيثمي إلى المسند، ثم قال: ورجاله رجال الصحيح، وهذا سبق قلم منه رحمه الله تعالى، وكأنه ظن أنَّ عبد الله بن سعيد هذا هو ابن أبي هند، وهو ثقة معْروف بخلاف المَقْبُري(١).

وللحديث شواهد، منها عن علي، وأنس، وأبي أمامة وغيرهم، فأما حديث علي، فقد رواه أحمد(٢)، وإسناده حسن، وأما حديث أنس فرواه أحمد، والبزار، وأبو يعلى، وابن حبان(٣)، وهو حسن أيضاً، وأما حديث أبي أُمامة فرواه الطبراني(٤)، وإسناده جيد، وفي الباب عن: أم سلمة، وأم الفضل، وأبي الطفيل(٥).

١١- عبد الحكيم البصري، قائد سعيد بن أبي عَرُوبة، وهو متروك الحديث، كما قال الدارقطني(٦).

روى له الإمام حديثاً واحداً مما تفرّد به، فقال: حدّثنا عبد الصمد، حدّثنا عبد الحكيم، حدّثنا عبد الرحمن بن الأصم، قال: سمعت أبا هريرة يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تبع جنازة، قال: انبسطوا بها ولا تدبُّوا دَبِيب اليهود بجنائزها(٧).

ورواه عبد الرزاق عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، قال: فذكره من قوله، وهو الصحيح(٨).

---

(١) مجمع الزوائد ٩/١٨٧.

(٢) المسند ١/٨٥.

(٣) مسند أحمد ٣/٢٤٢، و٢٦٥، وكشف الأستار عن زوائد البزار (٢٦٤٢)، وأبو يعلى ٦/١٢٩، وابن حبان ١٥/١٤٢.

(٤) معجم الطبراني الكبير ٨/٣٤٢.

(٥) ينظر تخريج أحاديثهم في حاشية صحيح ابن حبان ١٥/١٤٣.

(٦) ينظر: سؤالات البرقاني (٣١٢).

(٧) المسند ٢/٣٦٣.

(٨) مصنف عبد الرزاق ٣/٤٤١.

١٢- عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري، أبو مريم الكوفي، متروك الحديث، لأنه كان يتعمَّد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال أحمد: متروك الحديث، وقد كان يُرمى بالتشيع(١)، واتهمه بالوضع ابن المديني وأبو داود وغيرهما(٢).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد جاء الحديث من وجه آخر صحيح، فقال: حدّثنا يحيى بن أبي بُكَير، حدّثنا عبد الغفار بن القاسم، حدثني عدي بن ثابت، قال: حدثني يزيد بن البراء، عن أبيه، قال: لقيتُ خالي معه راية، فقلت: أين تريد ؟ قال: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل من بني تميم تزوج امرأة أبيه من بعده، فأمرنا أن نقتله ونأخذ ماله، قال: ففعلوا . قال عبد الله بن أحمد: ما حدَّث أبي عن أبي مريم عبدالغفار إلا هذا الحديث لعلَّته(٣).

قلت: قوله-(لعلته) أي لضعفه، فإنَّ أبا مريم هذا بيِّنُ الضعف، وقد اتفق على تركه أكثر علماء الحديث .

والحديث رواه الإمام من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أشعث، عن عدي بن عدي، عن يزيد بن البراء، عن أبيه به . ورواه أيضاً من طريق عثمان بن محمد، عن جرير بن عبد الحميد، عن مطرِّف، عن أبي الجهم، عن البراء به(٤)، فصح الحديث من غير طريق هذا الراوي المتروك .

١٣- عبد الواحد بن زيد القاصّ، أبو عبيدة البصري، كان رجلاً صالحاً إلا أنه لم يكن له علم بالحديث، ولذلك كَثُرت المناكير في روايته، وقال البخاري: تركوه، وقال مرة أخرى: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف بمرة(٥).

---

(١) العلل من رواية المروذي (١٣٥) .
(٢) ينظر: لسان الميزان ٤/ ٤٢ .
(٣) المسند ٤/ ٢٩٥ .
(٤) المسند ٤/ ٢٩٧ .
(٥) ينظر: التاريخ الكبير ٦/ ٦٢، والتاريخ الأوسط ٢/ ١٠٩، والجرح والتعديل ٦/ ٢٠، ولسان الميزان ٤/ ٨٠ .

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد تُوبع عليه، فقال: حدّثنا زيد بن الحُبَاب، حدثني عبد الواحد بن زيد، أخبرنا عُبَادة بن نُسَيٍّ، عن شدَّاد بن أوس ... سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أتخوّف على أمتي الشرك والشهوة الخفية ... الحديث(١).

ورواه أيضاً من طريقه: الطبراني، والحاكم، وأبو نُعَيم(٢).

ورواه أحمد من وجه آخر، فقال: حدّثنا أبو النضر، عن عبد الحميد بن بَهْرام، عن شَهْر ابن حَوْشب، عن عبد الرحمن بن غَنْم، عن شداد به(٣).

ورواه ابن ماجه، من حديث عامر بن عبد الله، عن الحسن بن ذكوان، عن عبادة بن نُسَيّ به(٤).

١٤- عبد الواحد بن نافع، أبو رماح الكُلاَعي، نزيل البصرة، متروك الحديث، قال عنه ابن حبان: يروي عن أهل الحجاز المقلوبات، وعن أهل الشام الموضوعات، لا يحلُّ ذكره في الكتب إلاَّ على سبيل القدح فيه(٥).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد تفرّد به، فقال: حدّثنا الضحاك بن مَخْلَد، عن عبد الواحد بن نافع، عن عبد الله بن رافع بن خَدِيج، عن أبيه، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بتأخير هذه الصلاة، يعني صلاة العصر(٦).

ورواهُ من طريق عبد الواحد: البخاري في التاريخ، وابن حبان، والطبراني، والدارقطني، وأبو نُعَيم، وقال الدارقطني: هذا حديث ضعيف الإسناد من جهة عبد الواحد هذا، لم يروه عن ابن رافع بن خديج غيره(٧).

---

(١) المسند ٤/ ١٢٤.

(٢) معجم الطبراني الكبير ٧/ ٣٤١، وفي الأوسط ٤/ ٢٨٤، وفي مسند الشاميين ٣/ ٢٧٠، والمستدرك للحاكم ٤/ ٣٣٠، وحلية الأولياء لأبي نعيم ١/ ٢٦٨.

(٣) المسند ٤/ ١٢٥، وذكره الهيثمي في المجمع ١٠/ ٢٢٠، وعزاه لأحمد، ثم قال: وفيه شهر بن حوشب، وثّقه أحمد وغير واحد، وبقية رجاله ثقات.

(٤) سنن ابن ماجه (٤٢٠٥)، وفيه عامر بن عبد الله مجهول، وبقية رجاله ثقات.

(٥) المجروحين ٢/ ١٥٤.

(٦) المسند ٣/ ٤٦٣، و٤/ ١٤٢.

(٧) التاريخ الكبير ٦/ ٦١، والتاريخ الأوسط ٢/ ٦٥، والمجروحين لابن حبان ٢/ ١٥٤، والمعجم الكبير للطبراني ٤/ ٢٦٧، وسنن الدارقطني ١/ ٢٥١، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم ١/ ٩٦.

١٥- عطاء بن عجلان العطار، أبو محمد الحنفي البصري، متروك الحديث، لأنه متهم بالكذب، كان لا يدري ما يقول، يُوضع له الحديث فيحدِّث به، وقال ابن معين: ليس حديثه بشي كذاب، وقال أحمد: لا يكتب حديثه، أو قال: ليس بشيء(١)، وقال أبو حاتم: متروك الحديث(٢).

روى له الإمام حديثاً واحداً في ثلاثة مواضع، بإسناده إليه، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: يتصدق بدينار، يعني الذي يغشى امرأته حائضاً(٣).

ورواه من طريقه: ابن عدي، والبيهقي(٤).

وقال الطبراني: لا نعلم أسند إلا حديثاً واحداً، يروي عن عكرمة، ثم ذكر الحديث المتقدم(٥).

ولكن الحديث صحيح من وجه آخر، فقد رواه مِقْسَم عن ابن عباس به، رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، بلفظ: يتصدق بدينار أو نصف دينار(٦).

١٦- عمارة بن جُوين، أبو هارون العبدي البصري، وهو متروك الحديث، لأنه كان يكذب في حديثه، وكان رافضياً، قال أحمد: متروك، ليس بشيء(٧).

روى له الإمام أحمد حديثاً واحداً مقروناً بغيره، فقال: حدثنا الحسن بن موسى، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي هارون العبدي ومطر الورّاق، عن أبي الصديق الناجي، عن

---

(١) سؤالات ابن هانيء (٢٢٦٩).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٦/٣٣٥.

(٣) المسند ١/٢٤٥، و٣٠٦، و٣٦٣.

(٤) الكامل لابن عدي ٥/٢٠٠٣، والسنن الكبرى للبيهقي ١/٣١٨.

(٥) جزء مَنْ اسمه عطاء ص ١٥.

(٦) مسند أحمد في مواضع، ومنها ١/٢٣٠، سنن أبي داود (٢٦٤)، وسنن النسائي (٢٨٩، و٣٧٠)، وسنن ابن ماجه (٦٤٠)، وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد وابن حجر وغيرهم، ينظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ١/٥٩٤، وإرواء الغليل للشيخ الألباني ١/٢١٨.

(٧) المجروحين ٢/١١٧، وتهذيب الكمال ٢١/٢٣٢.

أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تملأ الأرض جَوْراً وظلماً، فيخرج رجل من عترتي، يملك سبعاً أو تسعاً فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً[١].

ورواه أحمد أيضاً عن محمد بن جعفر، عن عوف الأعرابي، عن أبي الصديق الناجي به، وهذا إسناد صحيح[٢].

١٧- عمرو بن جابر الحَضْرمي، أبو زُرعة المِصري، متروك، لأنه تفرّد بأحاديث لا يتابع عليها، ولأجل ذلك اتهمه الإمام أحمد بالكذب، وقال: يروي عن جابر أحاديث مناكير[٣]، ولاعتقاده الفاسد، إذ كان يزعم بأنّ عليّاً في السحاب، قال ابن حبان: ينفرد جابر بأشياء ليست من حديثه، لا يحل الاحتجاج بخبره، ولا الرواية عنه إلاّ على وجه التعجب، وكان سحابيّاً يزعم أنّ عليّاً في السحاب[٤].

روى له الإمام أربعة أحاديث، وقد جاءت من طرق أخرى، وإليك ذكرها:

الحديث الأول: رواه من طرق، عنه، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من صام رمضان وستاً من شوال فإنما صام السَّنة كلّها[٥].

ورواه من طريقه: عبد بن حميد، والطبراني، وابن عدي، والبيهقي[٦].

والحديث مشهور عن جماعة عن الصحابة، منهم: أبو أيوب، وثوبان، فأما حديث أبي أيوب فرواه مسلم، وأحمد، وأبو داود، والترمذي[٧]. وأما حديث ثوبان فرواه أحمد، وابن ماجه، والدارمي، وابن خزيمة[٨].

---

(١) مسند أحمد ٣/ ٧٠.

(٢) مسند أحمد ٣/ ٣٦.

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٤٦٤٤).

(٤) المجروحين ٢/ ٦٨، والكامل ٥/ ١٧٦٥.

(٥) المسند ٣/ ٣٠٨، و٣٢٤، و٣٤٤.

(٦) منتخب مسند عبد بن حميد (١١١٦)، ومعجم الطبراني الأوسط ٣/ ٢٩٣، والكامل لابن عدي ٥/ ١٧٦٥، وسنن البيهقي ٤/ ٢٩٢.

(٧) صحيح مسلم (١١٦٤)، ومسند أحمد ٥/ ٤١٧، و٤١٩، وسنن أبي داود (٢٤٣٣)، وجامع الترمذي (٧٥٩).

(٨) مسند أحمد ٥/ ٢٨٠، وسنن ابن ماجه (١٧١٥)، وسنن الدارمي (١٧٦٢)، وصحيح ابن خزيمة (٢١١٥).

الحديث الثاني: رواه من طريقه عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل الأغنياء بأربعين خريفاً(١).

ورواه من طريقه: الترمذي، وابن عدي(٢).

وله شواهد عن جماعة، منهم: أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وأنس وابن عمر، فأما حديث أبي هريرة، فرواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن أبي شيبة(٣)، وأما حديث أبي سعيد، فرواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه(٤)، وأما حديث أنس، فرواه الترمذي(٥)، وأما حديث ابن عمر فرواه ابن ماجه، وابن أبي شيبة(٦).

الحديث الثالث: رواه من طرق من حديثه عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الفارُّ من الطاعون كالفار من الزحف(٧).

ورواه من طريقه: عبد بن حميد، والبزار، والطبراني(٨).

وله شاهد صحيح من حديث عائشة، رواه أحمد(٩).

الحديث الرابع: عنه، عن سهل بن سعد، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تسبّوا تبّعاً فإنّه كان أسلم(١٠).

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) المسند ٣/٣٢٤.

(٢) جامع الترمذي (٢٣٥٥)، والكامل ٥/١٧٦٥.

(٣) مسند أحمد ٢/٢٩٦، و٣٤٣، و٤٥١، و٥١٣، و٥١٩، والترمذي (٢٣٥٢)، وسنن ابن ماجه (٤١٢٢)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٣/٢٤٦.

(٤) مسند أحمد ٣/٦٣، و٩٦، وسنن أبي داود (٣٦٦٦)، وجامع الترمذي (٢٣٥٢)، وسنن ابن ماجه (٤١٢٣).

(٥) جامع الترمذي (٢٣٥٢).

(٦) سنن ابن ماجه (٤١٢٤)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٣/٢٤٤.

(٧) المسند ٣/٣٢٤، و٣٥٢، و٣٦٠.

(٨) المنتخب من مسند عبد بن حميد (١١٨)، وكشف الأستار عن زوائد البزار (٣٠٣٨)، ومعجم الطبراني الأوسط ٣/٢٩٣، و٩/١٣.

(٩) مسند أحمد ٦/٨٢، و٢٥٥.

(١٠) المسند ٥/٣٤٠.

ورواه من طريقه: عبد الله بن وهب، والطبراني، وابن عساكر[١].

وله شاهد من حديث ابن عباس، رواه الطبراني، والخطيب البغدادي، وابن عساكر، وإسناده ضعيف، وذكره ابن حجر، وقال: إسناده أصلح من إسناد سهل[٢].

١٨- عمرو بن عُبَيد المعتزلي، وهو متروك الحديث، كان داعية إلى الاعتزال، وكان يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يكذب في الحديث توهّماً لا تعمداً، وقال أحمد: ماكان عمرو بن عبيد بأهل أن يحدَّث عنه[٣]، وقال ابن عدي: هو مذموم ضعيف جداً، مُعلن بالبدع، وقد كفانا ما قال فيه الناس، يعني من جرح، ورماه أيوب السختياني وغيره[٤].

روى له الإمام حديثاً واحداً، قال: حدّثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا رجل -والرجل كان يسمى في كتاب أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد: عمرو بن عبيد -، قال: حدّثنا أبو رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين، قال: ماشبع آل محمد من خبز برّ مأدوم حتى مضى لوجهه صلى الله عليه وسلم. قال أبو عبد الرحمن: إنما ضرب أبي على هذا الحديث، لأنه لم يرض الرجل الذي حدَّث عنه يزيد[٥].

ورواه من طريقه: الطبراني[٦].

---

(١) الجامع لابن وهب ١/٣٧، ومعجم الطبراني الأوسط ٣/٣٢٣، وتاريخ دمشق ١١/٥.

(٢) معجم الطبراني الكبير ١١/٢٩٦، والأوسط ٢/١١٢، وتاريخ بغداد ٣/٢٠٥، وتاريخ دمشق ١١/٦، وفتح الباري ٨/٥٧١.

(٣) العلل، من رواية المروذي (٥١٤).

(٤) الكامل ٥/١٧٦٣، وينظر: تهذيب الكمال ٢٢/١٢٣.

(٥) مسند أحمد ٤/٤٤١.

(٦) المعجم الكبير للطبراني ١٨/١٣٩.

والحديث صحيح عن جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، وعائشة، فأما أبي هريرة، فرواه مسلم، وأحمد، والترمذي، وابن ماجه[١]. وأما حديث عائشةَ، فرواه البخاري، ومسلم، وأحمد، والترمذي، وابن ماجه[٢].

١٩- كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المُزَني المدني، وهو متروك الحديث، وقد اتهمه الشافعي وأبو داود وغيرهما، وقال ابن حبان: روى عن أبيه عن جدِّه نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب والرواية عنه إلا على وجه التعجب[٣].

روى له الإمام حديثاً واحداً لسببٍ سنذكره، فقال: حدّثنا حسين، حدّثنا أبو أويس، حدّثنا كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المُزَني معادن القبَلِيَّة ... الحديث.

ثم قال الإمام: حدّثنا حسين، حدّثنا أبو أُويس، حدثني ثور بن زيد مولى بني الدِّيل ابن بكر بن كِنَانة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مثله[٤].

قال عبد الله بن أحمد في العلل: ضرب أبي على حديث كثير بن عبد الله في المسند، ولم يحدّثنا عنه[٥].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

قلت: لم يخرج الإمام في المسند شيئاً من حديثه، وإنما أخرج هذا الإسناد ليذكر الإسناد الذي بعده من حديث ابن عباس، والذي هو بنحو حديث عمرو بن عوف - جد كثير - والسبب في ذلك أنّ الإمام لم يسمع من شيخه حسين بن محمد لفظ حديث ابن عباس، بل سمع منه حديث عمرو بن عوف، فحرص أن يثبت لفظ شيخه كما سمعه منه،

---

(١) صحيح مسلم (٢٩٧٦)، ومسند أحمد ٢/٤٣٤، وجامع الترمذي (٢٣٥٨)، وسنن ابن ماجه (٣٣٤٣).

(٢) صحيح البخاري (٥١٠٧)، ومسلم (٢٩٧٠)، وأحمد ٦/٤٢، و٩٨، و١٥٦، و٢٧٧، والترمذي (٢٣٥٧)، وابن ماجه (٣٣٤٦).

(٣) المجروحين ٢/٢٢١، وينظر: تهذيب الكمال ٢٤/١٣٦.

(٤) المسند ١/٣٠٦.

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٤٩٢٢).

ولا شكّ أنّ هذا يدل على دقة الإمام وأمانته، فرحمة الله تعالى عليه وجزاه عن سُنَّة النبي صلى الله عليه وسلم خير الجزاء .

٢٠- محمد بن سعيد المصلوب الشامي، وهو أحد من اشتهر كذبه، وكان بعض الرواة الضعفاء يقلب اسمه على أكثر من مائة اسم(١)، وقال أحمد : قتله أبو جعفر في الزندقة، وهو متروك الحديث (٢).

روى الإمام له حديثاً واحداً، فقال : حدّثنا عبد الرزاق، قال : أخبرنا ابن جريج، عن عمر ابن محمد، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن سعيد، عن أوس بن أوس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا كان يوم الجمعة فغسل أحدكم رأسه واغتسل ثم غدا . . . الحديث(٣).

ورواه الخطيب البغدادي في المُوضح في ترجمة محمد بن سعيد المصلوب، بإسناده إلى عبد الله بن أحمد، عن أبيه به(٤).

ورواه الطبراني، بإسناده إلى سعيد بن أبي هلال به(٥).

وذكره البخاري، وابن أبي حاتم، وقال : سمعت أبي يقول : محمد بن سعيد هذا هو الشامي المتروك الحديث، روى هذا الحديث بعينه عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن سعيد، عن عبادة بن نسي، عن أوس بن أوس الثقفي، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل يوم الجمعة، فعلمنا أنه هو الشامي المتروك الحديث، ثم قال ابن أبي حاتم : وأخرج البخاري في موضع آخر محمد بن سعيد، روى عن أوس الثقفي، روى عنه سعيد بن أبي هلال، وهذا هو الشامي(٦).

---

(١) ينظر: الضعفاء ٤/٧٢، والموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/٣٤٩ .
(٢) العلل من رواية المروذي (١٦٨، و٢٥٨)، وينظر: الجرح والتعديل ٧/٢٦٢ .
(٣) المسند ٤/٨ .
(٤) موضح أوهام الجمع والتفريق ٢/٣٤٥-٣٤٦ .
(٥) المعجم الكبير ١/٢١٦ .
(٦) التاريخ الكبير ١/٩٤، والجرح والتعديل ٧/٢٦٣ .

قلت: كأنّ الإمام أحمد خَفِي عليه أمره، ولو تنبه إليه لأمر بحذفه، كما فعل هذا في نظراء هذا الكذاب، أو مَنْ هم أحسن حالاً منه، والحديث مشهوٌر من طرق أخرى صحيحة، رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وعبد الرزاق، وابن خزيمة، والحاكم(١).

٢١- محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَماني الكوفي النحوي، متروُك الحديث، وقد اتهمه بالكذب ابن حبان وابن عدي وغيرهما، وقال ابن حبان: حدَّث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائة حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب، وقال أيضاً: محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب، وقال ابن عدي: كل ما روي عن ابن البيلماني فالبلاء فيه منه ... والضعف على حديثه بيِّن(٢).

روى له الإمام حديثين، من روايته عن أبيه، عن ابن عمر، وقد تفرّد بهما، فلم أجد لهما متابعة ولا شاهداً، وإليك بيان ذلك:

الحديث الأول: عن ابن عمر، أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ما الذي يجوز في الرضاع من الشهود؟ فقال: رجل أو امرأة(٣).

ورواه عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وابن عدي، والبيهقي، كلهم بإسنادهم إلى ابن البيلماني به(٤).

الحديث الثاني: عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا لقيت الحاج فسلِّم عليه وصافحه ومره أن يتسغفر لك، قبل أن يدخل بيته، فإنه مغفور له(٥).

والحديث رواه من طريقه: ابن حبان، وأبو الشيخ ابن حيان(٦).

---

(١) مسند أحمد ٤/٩، و١٠٤، وسنن أبي داود (٣٤٦)، وجامع الترمذي (٤٩٤)، ومصنف عبد الرزاق ٣/٢٦٠، وصحيح ابن خزيمة ٢/١٣٢، ومستدرك الحاكم ١/٢٨٢.

(٢) المجروحين ٢/٢٦٤، والثقات في ترجمة أبيه ٥/٩١، والكامل ٦/٢١٨٩.

(٣) المسند ٢/٣٥، و١٠٩.

(٤) مصنف عبد الرزاق ٧/٤٨٤، ومصنف ابن أبي شيبة ٤/١٩٥، والكامل ٦/٢١٨٨، و٢٢٤٤، وسنن البيهقي الكبرى ٧/٤٦٤.

(٥) المسند ٢/٦٩، و١٢٨.

(٦) المجروحين ٢/٢٦٥، وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ ٣/١٧٦.

٢٢- محمد بن عبيد الله بن أبي رافع القرشي الهاشمي، متروك الحديث، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا، يروي عن أبيهٔ ماليس يشبه حديث أبيه، فلما غلب المناكير على روايته استحق الترك، وكان يحيى بن معين شديد الحمل عليه(١).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد تفرّد به، فقال: حدَّثنا أسود بن عامر، حدّثنا إسرائيل، عن محمد بن عبيد الله، عن أبيه، عن عمه، عن علي، وسئل: يركب الرجل هديه ؟ فقال: لا بأس به، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالرجال يمشون فيأمرهم يركبون هديه ... الحديث(٢).

ونسبه ابن حجر إلى أحمد في المسند ، وقال : إسناده صالح ، وهو سهو من الحافظ رحمه الله(٣).

٢٣- محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العَرْزمي، أبو عَوْن الثقفي الكوفي، كان رجلاً صالحاً، وكان يحدِّث من حفظه ولم يكن يحفظ، ولأجل ذلك ترك حديثه ابن المبارك ويحيى وغيرهما، وقال أحمد: ترك الناس حديثه .

روى له الإمام حديثاً واحداً ليُظهر علّته، فقال: حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا الحجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته إلى أبي العاص بمهر جديد ونكاح جديد .

ثم قال: هذا حديث ضعيف، أو قال: واه، لم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب، وإنما سمعه من محمد بن عبيد الله العَرْزمي، والعَرْزمي لا يساوي حديثه شيئاً، والحديث الصحيح: أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أقرها على النكاح الجديد(٤).

---

(١) المجروحين ٢/٢٤٩، وهذا الراوي ذكره ابن حبان في الثقات أيضاً ٧/٤٠٠ .

(٢) المسند ١/١٢١ . وعم محمد بن عبيد الله هو عبيد الله بن أبي رافع، كاتب علي رضي الله عنه، كما أفاده الخطيب البغدادي في إيضاح الملتبس ص٢٦٩ .

(٣) فتح الباري ٣/٥٣٧ .

(٤) المسند ٢/٢٠٧-٢٠٨ .

وبهذا البيان ظهر أنه لم يرو عنه، وإنما جاء ذكره بسبب أن الحجاج لم يرو عن عمرو بن شعيب، وإنما يروي عنه بواسطة العرزمي هذا، ولذلك دلّسه، فأسقطه من الإسناد، والحديث الصحيح الذي أشار إليه الإمام أحمد رواه في المسند، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، من حديث ابن عباس، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم رد زينب ابنته على زوجها أبي العاص بالنكاح الأول ولم يحدث شيئاً[١].

٢٤- منذر أبو حسَّان، وهو متروك الحديث، قال الدُّولابي: يرمى بالكذب، وقال البخاري: لايتابع عليه [٢].

روى له الإمام حديثاً واحداً، وقد تفرّد به، فقال: حدّثنا عبد الصمد، حدّثنا ثابت أبو زيد حدّثنا عاصم، ذكر أن الذي يحدث أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أذن في النبيذ بعدما نهى عنه: منذر أبو حسان، ذكره عن سمرة بن جندب، وكان يقول: من خالف الحجاج فقد خالف[٣].

والحديث ذكره العقيلي في الضعفاء، ونقل عن البخاري قوله: لا يتابع عليه[٤].

٢٥- ميناء بن أبي ميناء القرشي الزهري مولى عبد الرحمن بن عوف، متروك الحديث، ورماه أبو حاتم بالكذب، وقال ابن معين ويعقوب بن سفيان: ليس بثقة، وزاد يعقوب: ولا مأمون، يجب أن لايكتب حديثه، وكان يغلو في التشيع[٥].

---

(١) مسند أحمد ١/٢١٧، و٢١٦، و٣٥١، وأبو داود (٢٢٤٠)، والترمذي (١١٤٣)، وابن ماجه (٢٠٠٩).

(٢) ينظر لسان الميزان ٦/٩١، وقال ابن عدي في الكامل ٦/٢٣٦٦: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات ٥/٤٢١.

(٣) المسند ٥/١٢.

(٤) الضعفاء ٤/٢٠٠.

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب ١٠/٣٥٧:

والغلو في التشيع هو أن يقدّم علياً على الشيخين أبي بكر وعمر، ويطلق عليه رافضي، فإذا انضاف إلى ذلك السبُّ أو التصريح بالبغض فهو غال في الرفض، ينظر: هدي الساري لابن حجر ص٤٥٩.

روى له الإمام حديثين، وقد تفرّد بهما، وهما:

الحديث الأول: حدّثنا عبد الرزاق، أخبرني أبي، عن ميناء، عن عبد الله بن مسعود، قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة وفد الجن، فلما انصرف تنفس، فقلت: ماشأنك ؟ فقال: نعيتْ إلي نفسي يابن مسعود(١).

ورواه من طريقه: العقيلي، والطبراني، وابن الجوزي، وابن عساكر، وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع، والحمل فيه على ميناء(٢).

الحديث الثاني: بالإسناد السابق إلى أبي هريرة، قال: كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم ... فقال: رحم الله حِمْيَراً، أفواههم سلام، وأيديهم طعام، أهل أمن وإيمان(٣).

ورواه من طريقه: الترمذي، وابن عدي، والمزي، وقال الترمذي: هذا حديث غريب، لانعرفه إلاّ من هذا الوجه من حديث عبد الرزاق، ويروى عن ميناء هذا أحاديث مناكير(٤).

٢٦- نُفَيع بن الحارث، أبو داود الأعمى اليكوفي، متروك الحديث، وكذّبه بعضهم، ومنهم قتادة (٥)، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهماً، لايجوز الإحتجاج به والرواية عنه إلا على جهة الإعتبار(٦).

---

(١) المسند ١/٤٤٩.

(٢) ضعفاء العقيلي ٤/٢٥٣، ومعجم الطبراني الكبير١٠/٨١، والموضوعات لابن الجوزي ٢/١٠٤، وتاريخ دمشق ٤٢/٤٢١. وله متابعة لايفرح بها، رواها الطبراني في المعجم الكبير ١٠/٨١، فيه يحيى بن يعلى الأسلمي وهو متروك الحديث.

(٣) المسند ٢/٢٧٨.

(٤) جامع الترمذي (٣٩٣٩)، والكامل ٦/٢٤٥١، والتهذيب ٢٩/٢٤٨.

(٥) ينظر العلل للإمام أحمد، من رواية صالح (٣١٧).

(٦) المجروحين ٣/٥٥.

روى له الإمام عشرة أحاديث، توبع في السبعة الأولى منها، وتفرّد في الأحاديث الثلاثة الأخيرة، كما روى له حديثاً واحداً من الوجادات(١)، وإليك الأحاديث العشرة:

الحديث الأول: حدّثنا ابن نُمَير، ويعلى بن عبيد، عن إسماعيل، عن أبي داود، عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مامن أحد يوم القيامة غني ولا فقير إلا ودّ إنما كان أوتي في الدنيا قوتا(٢).

ورواه من طريقه: ابن ماجه، وعبد، وأبو يعلى، وابن الأعرابي، وابن حبان، وابن عدي، وأبو نُعَيم(٣).

وله شاهد من حديث ابن مسعود، رواه الخطيب البغدادي، وإسناده ضعيف(٤)، ورواه ابن أبي شيبة، وأبو نُعَيم من قول ابن مسعود، وهو الصحيح(٥).

الحديث الثاني: عن ابن نُمَير، عن اسماعيل، عن أبي داود نُفَيع، عن انس، قال: قيل يارسول الله، كيف يحشر الناس على وجوههم؟ قال: إن الذي أمشاهم على أرجلهم قادر على أن يمشيهم على وجوههم(٦).

ورواه من طريقه: أبو يعلى، والحاكم(٧).

والحديث صحيح من وجه آخر، فقد رواه البخاري، ومسلم، وأحمد، من حديث قتادة عن أنس به(٨).

---

(١) ذكرته في كتاب الوجادات في مسند الإمام أحمد برقم (٩٧).

(٢) المسند ٣/١١٧، و١٦٧.

(٣) سنن ابن ماجه (٤١٤٠)، ومنتخب مسند عبد بن حميد (١٢٣٥)، ومسند أبي يعلى ٧/٣٠٣، و٣٠٤، والزهد لابن الأعرابي (٩٢)، والمجروحين ٣/٥٦، والكامل ٧/٢٥٢٤، وحلية الأولياء ١٠/٦٩.

(٤) تاريخ بغداد ٤/٨.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ١٣/٣٠١، وحلية الأولياء ١/١٣٧.

(٦) المسند ٣/١٦٧.

(٧) مسند أبي يعلى ٧/٢٦٤، والمستدرك ٢/٤٠٢.

(٨) صحيح البخاري (٤٤٨٢)، ومسلم (٢٨٠٦)، وأحمد ٣/٢٢٩.

الحديث الثالث: عن ابن نُمَير، عن مالك بن مِغْوَل، عن أبي داود نُفَيع، عن البَرَاء بن عازب، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ما من مُسْلِمَيْن يلتقيان، فيقْبل أحدهما على صاحبه ويأخذ بيده لا يأخذه إلا لله عز وجل لا يفترقان حتى يغفر لهما(١).

والحديث صحيح من طريق آخر، فقد رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، من حديث أبي إسحاق السَّبِيعي عن البراء به(٢).

الحديث الرابع: حدّثنا أبو اليمان، عن إسماعيل بن عياش، عن أبي شيبة يحيى بن يزيد، عن زيد بن أبي أُنَيسة، عن أبي داود نُفَيع، عن مَعْقِل بن يَسَار، قال: امرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقضي بين قوم ... فقال: الله مع القاضي مالم يَحِف عمداً(٣).

ورواه من طريقه: الطبراني، والحاكم(٤).

وللحديث شاهد صحيح، فقد رواه الترمذي، وابن ماجه، من حديث عبد الله بن أبي أوفى، بلفظ: إن الله مع القاضي مالم يَجُر، فإذا جارَ وكَله إلى نفسه.(٥)

الحديث الخامس: حدّثنا أسود، عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي داود، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كان له على رجل حق، فمن أخره كان له بكل يوم صدقة(٦).

ورواه من طريقه: الطبراني(٧).

---

(١) المسند ٤/٢٨٩.

(٢) مسند أحمد ٤/٢٨٩، و٣٠٣، وسنن أبي داود (٥٢١٢)، وجامع الترمذي (٢٧٢٧)، وسنن ابن ماجه (٣٧٠٣).

(٣) المسند ٥/٢٦.

(٤) المعجم الكبير ٢٠/٢٣٠، والمستدرك ٣/٥٧٧.

(٥) جامع الترمذي (١٣٣٠)، وسنن ابن ماجه (٢٣١٢).

(٦) المسند ٤/٤٤٢.

(٧) المعجم الكبير ١٨/٢٤٠، وجزء من اسمه شعبة (٣٠).

وللحديث شاهد صحيح من حديث بُرَيدة، رواه أحمد، والرُّوياني، وابن عدي، والحاكم، والبيهقي(١). وله شاهد آخر صحيح من حديث زيد بن أرقم، رواه الخطيب البغدادي(٢).

الحديث السادس: حدّثنا ابن نُمَير، عن الأعمش، عن أبي داود نُفَيع، عن بُرَيدة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: من أنظر معسراً كان له كل يوم صدقة، ومن أنظره بعد حِلِّه كان له مثله في كل يوم صدقة(٣).

ورواه من طريقه: ابن ماجه، وأبو يعلى(٤).

والحديث صحيح، كما في الحديث السابق.

الحديث السابع: حدّثنا يزيد بن هارون، عن إسماعيل، عن أبي داود نُفَيع، عن بُرَيدة، قال: قلنا، يارسول الله، قد علمنا كيف نسلِّم عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: قولوا اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد ... الحديث(٥).

ورواه من طريقه: الخطيب البغدادي(٦).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وهذا الحديث صحيح من طرق أخرى، فقد رواه جماعة من الصحابة، منهم: أبو سعيد الخدري، وكعب بن عُجْرة، وزيد بن خارجة وغيرهم(٧).

---

(١) مسند أحمد ٥/٣٦٠، ومسند الروياني ١/٦٦، والكامل ٤/١٥٣١، والمستدرك ٢/٢٩، وسنن البيهقي الكبرى ٥/٣٥٧.

(٢) تاريخ بغداد ١/٣٠٤.

(٣) المسند ٥/٣٥١.

(٤) سنن ابن ماجه (٢٤١٨)، ومسند أبي يعلى ١/٢٠٩.

(٥) المسند ٥/٣٥٣.

(٦) تاريخ بغداد ٨/١٤٢.

(٧) ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول ٤/٤٠٣.

الحديث الثامن: حدّثنا يزيد بن هارون، عن سلام بن مسكين، عن عائذ الله المجاشعي، عن أبي داود نُفَيع، عن زيد بن أرقم، قال: قالوا: يارسول الله، ماهذه الأضاحيّ ؟ قال: سُنَّة أبيكم إبراهيم ... الحديث(١).

وهذا الحديث تفرّد به أبو داود نُفَيع، ورواه من طريقه: ابن ماجه، وعبد، والعقيلي، وابن قانع، وابن حبان، والطبراني، والحاكم، والبيهقي، والمزي(٢).

الحديث التاسع: حدّثنا أبو أحمد الزبيري، عن خالد بن طهمان أبي العلاء الخفاف، عن نافع بن أبي نافع، عن معقل بن يسار، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: من قال حين يصبح ثلاث مرات: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ... الحديث(٣).

كذا قال: نافع بن أبي نافع، وهو أبو داود الأعمى نُفَيع، وقد دلّسه بعضهم لضعفه.

وهذا الحديث مما تفرّد به، وقد رواه من طريقه: الترمذي، والدارمي، والطبراني(٤).

الحديث العاشر: بالإسناد السابق، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لايلبث الجَوْر بعدي إلاّ قليلاً حتى يطلع ... الحديث(٥).

وهو أيضاً مما تفرّد به أبو داود نُفَيع، وقد رواه من طريقه: الرُّوياني(٦).

٢٧- هشام بن زياد بن أبي يزيد القرشي، أبو المقدم بن أبي هشام البصري، وهو متروك الحديث، لأنه كما قال ابن حبان: كان يروي الموضوعات عن الثقات، والمقلوبات

---

(١) المسند ٤/٣٦٨.

(٢) سنن ابن ماجه (٣١٢٧)، ومنتخب مسند عبد بن حميد (٢٥٩)، والضعفاء للعقيلي ٣/٤١٩، ومعجم الصحابة لابن قانع ١/٢٢٨، والمجروحين لابن حبان ٣/٥٥، ومعجم الطبراني الكبير ٥/١٩٧، والمستدرك ٢/٣٩٨، وسنن البيهقي ٩/٢٦١، وتهذيب الكمال ١٤/٩٤.

(٣) المسند ٥/٢٦.

(٤) جامع الترمذي (٢٩٢٢)، وسنن الدارمي (٣٤٢٨)، وكتاب الدعاء للطبراني (٣٠٨).

(٥) المسند ٥/٢٦-٢٧.

(٦) مسند الروياني ٢/٣٢٧.

عن الأثبات حتى يسبق إلى قلب المستمع أنه كان المتعمد لها، وحدَّث عنه ابن مهدي ثم تركه، وقال أحمد: ليس بشيء، وهو ضعيف الحديث، كان يرى رأي سوء(١).

روى له الإمام ثلاثة أحاديث، وكلها مما تفرّد بها، وإليك ذكرها:

الحديث الأول: حدّثنا يزيد، وعباد بن عباد، قالا: أنبأنا هشام بن أبي هشام، عن أُمّه فاطمة ابنة الحسين، عن أبيها الحسين بن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما من مسلم ولا مسلمة يصاب بمصيبة فيذكرها وإن طال عهدها فيحدث لذلك استرجاعاً إلا جدّد الله له عند ذلك، فأعطاه مثل أجرها يوم أصيب بها(٢).

ورواه من طريقه: ابن ماجه، والحارث، وأبو يعلى، وابن السُّني(٣).

الحديث الثاني: حدّثنا يزيد، أخبرنا هشام بن أبي هشام، عن محمد بن محمد بن الأسود، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أعطيتْ أمتي خمس خصالٍ في رمضان لم تعطها أمة قبلها ... الحديث(٤).

ورواه من طريقه: البزار، والطحاوي، وابن أبي الصقر(٥).

الحديث الثالث: حدّثنا عباد بن عباد المهلبي، عن هشام بن زياد، عن عثمان بن الأرقم المخزومي، عن أبيه، أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنّ الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة، ويفرّق بين الإثنين بعد خروج الإمام كالجارّ قُصبه في النار(٦).

---

(١) المجروحين ٣/٨٨، وسؤالات ابن هانيء (٢٢١٧)، وينظر: الكامل ٧/٢٥٦٥.

(٢) المسند ١/٢٠١.

(٣) سنن ابن ماجه (١٦٠٠)، وبغية الباحث عن زوائد الحارث (٢٦٠)، ومسند أبي يعلى ١٢/١٤٨، وعمل اليوم والليلة لابن السني (٥٥٩).

(٤) المسند ٢/٢٩٢.

(٥) كشف الأستار عن زوائد البزار (٩٦٣)، وشرح مشكل الآثار٨/١٢، ومشيخة ابن أبي الصقر الأنباري (٦٩)، وفي حاشيته مصادر أخرى.

(٦) المسند ٣/٤١٧.

ورواه من طريقه: الطبراني، والحاكم، وأبو نُعَيم، وابن عساكر[١].

٢٨- هلال بن زيد بن يسار، أبو عقال البصري، نزيل عسقلان، وهو مُتهم بالوضع، قال ابن حبان: كان ممن يروي عن أنس بن مالك أشياء موضوعة ماحدَّث بها أنس قط ... لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا ذكر حديثه إلا على جهة الإعتبار، وقال ابن عدي: وأحاديثه غير محفوظة[٢].

روى له حديثاً واحداً، وهو مما تفرّد به، فقال: حدّثنا أبو اليمان، حدّثنا إسماعيل بن عياش، عن عمر بن محمد، عن أبي عقال، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: عسقلان أحد العروسين، يُبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم ... الحديث.

ورواه من طريقه: ابن حبان، وابن عدي[٣].

وهذا الحديث من الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي وابن كثير وغيرهما بالوضع[٤]، إلا أن الحافظ ابن حجر دافع عنه، وذكر بأنّ له شواهد، وأن غاية مايصل إليه أنَّه ضعيف وليس بموضوع[٥]، **قلت**: جميع شواهد هذا الحديث لاتصح،وقد حكم الحافظ نفسه على هذا الحديث في التهذيب بأنه من الموضوعات، وهو الصحيح، والله أعلم[٦].

٢٩- يحيى بن سلمة بن كُهَيل الحضرمي، أبو جعفر الكوفي، وهو متروك الحديث، قال ابن معين والنسائي: ليس بثقة، وقال البخاري: في أحاديثه مناكير، وقال ابن حبان:

---

(١) معجم الطبراني الكبير ١/٣٠٧، والمستدرك ٣/٥٠٤، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ٢/٣٨٣، وتاريخ دمشق ٤/٣٢٦.

(٢) المجروحين ٣/٨٦، والكامل ٧/١٥٧٨.

(٣) المجروحين ٣/٥٨، والكامل ٥/١٦٨١.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي (٨٨١)، واختصار علوم الحديث لابن كثير ص٤٢، وقال في التفسير ٢/٢٤٢: هذا الحديث يعد من غرائب المسند، ومنهم من يجعله موضوعاً.

(٥) ينظر: القول المسدد ص٣٦.

(٦) تهذيب التهذيب ٣/٢٥، في ترجمة حمزة بن أبي حمزة.

منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات، كأنه ليس من حديث أبيه، فلما أكثر عن أبيه مما خالف الأثبات بطل الاحتجاج به ... إلخ، وكان يحيى أيضاً ممن يغلو في التشيع(١).

روى له الإمام حديثاً واحداً، فقال: حدّثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، حدّثنا يحيى بن سلمة، يعني ابن كهيل، قال: سمعت أبي، يحدِّث عن حبّة العُرَني، قال: رأيت عليّاً ضحك على المنبر ولم أره ضحك أكثر منه، حتى بدتْ نواجذه، ثم قال: ذكرت قول أبي طالب، ظهر علينا أبو طالب وأنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نصلي ببطن نخلة، فقال: ماذا تصنعان ياابن أخي ؟ فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام، فقال: ما بالذي تصنعان بأس، أو بما تقولان بأس، ولكن والله لاتعلوني أُستي أبداً، وضحك تعجباً لقول أبيه، ثم قال: اللهم لا أعترف أنَّ عبداً لك من هذه الأمة عبدك قبلي غير نبّيك، لقد صليت قبل أن يصلي الناس سبعاً(٢).

ورواه من طريقه: البزار، وابن عساكر(٣).

وتابعه الأجلح عن سلمة بن كهيل به، رواه: أبو يعلى، والطبراني، والحاكم، وابن الجوزي(٤)، وهي متابعة لايفرح بها، لأنَّ في إسناده حبة بن جُوَين العُرَني، وهو ضعيف الحديث، وكان غالياً في التشيع(٥)، وقال الحافظ الذهبي: هذا باطل، لأن النبي صلى الله عليه وسلم من أول ما أُوحي إليه آمن به خديجة وأبو بكر وبلال وزيد مع علي قبله بساعات أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه، فأين السبع سنين ! ولعل السمع أخطأ

---

(١) المجروحين ٣/١١٣، وتهذيب التهذيب ١١/١٩٦.

(٢) المسند ١/٩٩.

(٣) كشف الأستار عن زوائد البزار ٣/١٨٢، وتاريخ دمشق ٤٢/٣٢.

(٤) مسند أبي يعلى ١/٣٤٨، والمعجم الأوسط ٢/٢٠٧، والمستدرك للحاكم ٣/١١٢، والموضوعات لابن الجوزي ٢/٩٨.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال ٥/٣٥١.

فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله ولي سبع سنين، ولم يضبط الراوي ما سمع، ثم حبة شيعي ... إلخ[١].

وللفائدة نشير إلى أنّ عبد الله روى لهذا الراوي حديثاً واحداً، وهو مما زاده في مسند أبيه[٢].

٣٠- يحيى بن العلاء البَجَلي الرَّازي، متروك الحديث، ورماه الإمام أحمد بالكذب، وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها مَنْ الحديث صناعته سبق إلى قلبه أنه كان المتعمّد لذلك، لايجوز الاحتجاج به[٣].

روى له الإمام حديثاً واحداً، فقال: حدّثنا عبد الرزاق، أنبأنا يحيى بن العلاء، عن عمه شعيب بن خالد، حدثني سِمَاك بن حرب، عن عبد الله بن عميرة، عن عباس بن عبد المطلب، قال: كنا جلوساً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبطحاء، فمرّت سحابة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتدرون ما هذا ؟ ... الحديث، وهذا الحديث هو المسمى عند المحدثين بحديث الأوعال[٤].

ورواه أيضاً عبد الله في زياداته على المسند، عن محمد بن الصباح ومحمد بن بكار، قالا: حدّثنا الوليد بن أبي ثور، عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس به[٥].

ورواه أيضاً من طريق يحيى بن العلاء: محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وأبو يعلى، والحاكم[٦].

---

(١) تلخيص المستدرك ٣/١١٢.

(٢) المسند ٥/١٢٣.

(٣) المجروحين ٣/١١٦، وتهذيب الكمال ٣١/٤٨٤.

(٤) المسند ١/٢٠٦.

(٥) المسند ١/٢٠٧، ووردت هذه الرواية في طبعة المسند من رواية عبد الله عن أبيه، وهو خطأ مطبعي، فإن الحديث من رواية عبد الله عن شيوخه، وقد سها العلامة أحمد شاكر رحمه الله فوقع في الخطأ نفسه، وجاءت الرواية على الصواب في طبعة المسند المحققة ٣/٢٩٤.

(٦) العرش لابن أبي شيبة (١٠)، ومسند أبي يعلى ١٢/٧٥، والمستدرك ٢/٢٨٧.

والحديث له طرق أخرى، ولكنها لا تصح، وقد جمع طرقه الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى(١).

٣١- يزيد بن عياض بن جُعْدُبة الليثي، أبو الحكم المدني، نزيل البصرة، وهو متروك، وكذّبه مالك وابن معين والنسائي وغيرهم(٢).

روى له الإمام حديثين، وقد رويا من طرق أخرى، وإليك ذكرهما:

الحديث الأول: حدّثنا هارون، حدّثنا ابن وهب، أخبرني يزيد بن عياض، عن يزيد بن عبد الرحمن بن رُقَيش، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، عن مُجَمِّع بن جارية، أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعلين(٣).

وللحديث شواهد، منها: من حديث أبي العلاء بن عبد الله بن الشِّخّير عن أبيه، رواه عبد الرزاق، وإسناده حسن(٤)، ومن حديث أعرابي من الصحابة، رواه أحمد، وأبو الشيخ، وإسناده منقطع(٥)، ومن حديث أبي ذر، رواه أبو الشيخ، والبيهقي، وإسناده جيد(٦)، ومن حديث عمرو بن حريث، رواه أحمد، وأبو يعلى، وإسناده منقطع(٧).

الحديث الثاني: حدّثنا هارون، أخبرني ابن وهب، أخبرنا يزيد بن عياض، عن عمران ابن أنس، عن عبد الله بن نافع بن أبي العَمْياء، عن المطلب بن ربيعة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: صلاة الليل مثنى مثنى ... الحديث(٨).

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/ ٣٩٨، وينظر: حاشية كتاب إثبات صفة العلو لابن قدامة ص ٥٩، فقد توسع محققه في تخريجه.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٣٢/ ٢٢١.

(٣) المسند ٣/ ٤٨٠.

(٤) مصنف عبد الرزاق ١/ ٣٨٤.

(٥) مسند أحمد ٥/ ٦، وأخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه (٣٨٣).

(٦) أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه (٣٨٤)، وسنن البيهقي الكبرى ٢/ ٤٢٠.

(٧) مسند أحمد ٤/ ٣٠٧، ومسند أبي يعلى ٣/ ٤٦، و٤٧.

(٨) المسند ٤/ ١٦٧.

تابعه عمران بن سعيد، فرواه عن عمران بن أنس به، رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وابن خزيمة .(١)

وللفائدة نشير إلى أن عبد الله روى لهذا الراوي حديثاً واحداً مما زاده في مسند أبيه(٢).

٣٢- يوسف بن أبي ذرَّة الأنصاري، متروك، لأنه كان يروي أحاديث منكرة لا أصول لها، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال(٣).

روى له الإمام حديثاً واحداً، فقال: حدّثنا أنس بن عياض، حدثني يوسف بن أبي ذرَّة الأنصاري، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضَمْري، عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما من مُعَمَّر يُعَمَّرُ في الإسلام أربعين سنة إلاَّ صرف الله عنه ثلاثة أنواع من البلاء: الجنون، والجُذَام، والبَرَص ... الحديث(٤).

ورواه من طريقه: الحارث بن أبي أُسامة، والبزَّار، وأبو يعلى، والدِّينوري، والخِلَعي، والبيهقي، وابن النجار، والذهبي(٥).

وقد تابعه محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، وهو المعروف بالدِّيباج، فرواه عن جعفر بن عمرو الضَمْري به، رواه أحمد، والبزار، وأبو يعلى، وابن مردويه، وابن فيل، وإسناده ضعيف جداً(٦).

---

(١) مسند أحمد ٤/١٦٧، وسنن أبي داود (١٢٩٦)، وسنن ابن ماجه (١٣٢٥)، وصحيح ابن خزيمة (١٢١٢).

(٢) المسند ٤/٧٠.

(٣) المجروحين ٣/١٣١.

(٤) المسند ٣/٢١٧.

(٥) بغية الباحث عن زوائد الحارث ٢/٩٧٧، وكشف الأستار عن زوائد البزار ٤/٢٢٥، ومسند أبي يعلى ٧/٢٤١، والمجالسة للدينوري، والفوائد للخلعي، كما في معرفة الخصال المكفرة لابن حجر ص٨٨، والزهد للبيهقي (٦٤٢)، وذيل تاريخ بغداد لابن النجار ١/١٣٢، وسير أعلام النبلاء ١٥/٤٠٥.

(٦) مسند أحمد ٢/٨٩، وكشف الأستار ٤/٢٢٥، ومسند أبي يعلى ٧/٢٤٢، وتفسير ابن مردويه، وجزء ابن فيل، كما في معرفة الخصال المكفرة ص٨٧.

وذكره ابن كثير، وقال: هذا حديث غريب جداً، وفيه نكارة شديدة(١)، وتكلَّم عنه الحافظ ابن حجر، وذكر له متابعات وشواهد، ويفهم من كلامه أنه يرتقي بمجموعها إلى درجة الحديث الحسن(٢).

قلت: قد تتبعتُ طرقه وشواهده فوجدتها لا تصلح أن تكون حسنة، وإنما هي شديدة الضعف، بل حكم عليه ابن الجوزي(٣) بالوضع، فقال: هذا حديث لايصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣٣- أبو شعبة الطحان الكوفي، وهو متروك الحديث، كما قال الدارقطني(٤).

روى له الإمام حديثاً واحداً، وهو مما تفرّد به، فقال: حدّثنا أبو أحمد الزُبَيري محمد ابن عبد الله، حدّثنا أبو شعبة الطحان جار الأعمش، عن أبي الربيع، قال: كنت مع ابن عمر في جنازة، فسمع صوت إنسان يصيح ... الحديث(٥).

وذكره الهيثمي، وعزاه لأحمد، وقال: وفيه أبو شعبة وهو متروك(٦). **قلت**: وفيه أبو الربيع الراوي عن ابن عمر، وهو مجهول(٧).

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) تفسير ابن كثير ٥/٥١٣.

(٢) معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة، وكتاب القول المسدد ص ٢٢.

(٣) الموضوعات ١/٢٨٢.

(٤) سؤالات البرقاني (٦٠٦).

(٥) المسند ٢/١٣٥.

(٦) مجمع الزوائد ٣/١٦.

(٧) ينظر: لسان الميزان ٧/٤٧.

خاتمة البحث، وفيها أهم النتائج

قبل البدء بتسجيل أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، ينبغي أن أشير إلى أن الإمام أحمد حرص أشد الحرص على تنقية مسنده من الكذّابين والمتروكين، ولم يخرج فيه إلاّ عمّن ثبت عنده صدقه وديانته، ولأجل هذا فقد خرَّق أحاديث خَلْق من الضعفاء ممن كتب أحاديثهم لمعرفتها، ولم يروها في المسند، بل كان إذا شك في حديث أمر ولده عبد الله أن يضرب عليه، ولا بأس من ضرب أمثلة لذلك:

قال: حدثنا عبد الصمد، حدثنا هشام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يمشي في خف واحد ونعل واحد، قال عبد الله: وفي الحديث كلام كثير فلم يحدثنا به، ضرب عليه في كتابه، فظننته أنه ترك حديثه من أجل أنه روي عن عمرو بن خالد الذي يحدث عن زيد بن علي، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئاً[١].

وقال: حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، وهوذة بن خليفة، قالا: حدثنا عوف، عن ميمون بن أستاذ – قال هوذة: الهزاني – قال عبد الله بن عمرو: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من لبس الذهب من أمتي فمات وهو يلبسه لم يلبس من ذهب الجنة ... الحديث، قال عبد الله: ضرب أبي على هذا الحديث، فظننت ضرب عليه لأنه خطأ... الخ[٢].

وروى عبد الله عن أبيه حديث أبي هريرة: يهلك أمتي هذا الحي من قريش ... الحديث، ثم قال عبد الله: وقال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم... الخ[٣].

---

(١) المسند ١/ ٣٢١.
(٢) المسند ٢/ ٢٠٨.
(٣) المسند ٢/ ٣٠١.

وروى حديث ابن عباس عن أسباط، بإسناده إلى إبراهيم، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أرسلت الكلب ... قال عبد الله: كان في كتاب أبي: (عن إبراهيم، قال: سمعت ابن عباس) فضرب عليه أبي، كذا قال أسباط(١).

وكان الإمام يرى التساهل في رواية الأحاديث الضعيفة التي تدخل في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحرام والحلال، ولذلك فقد روى في المسند أحاديث ضعيفة كثيرة، ولكن أكثر هذه الأحاديث لها متابعات وشواهد وأصول صحيحة مقررة في الشرع.

أما الأحاديث الموضوعة فهي نادرة جداً، وفي ذلك يقول ابن تيمية ما ملخصه: وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده،وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سننه(٢)، ولذلك لم يرو عمن يعرف أنه يكذب، مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن يروي عمن يضعف لسوء حفظه، فإن هذا يكتب حديثه، ويعتضد به ويعتبر به. قال: ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه(٣).

ومذهب الإمام في التساهل في أحاديث الفضائل والمواعظ دون الأحكام والسنن، قال به جمهور المحدثين، قال الذهبي: أكثر الأئمة على التشديد في أحاديث الأحكام، والترخيص قليلاً - لا كل الترخص - في الفضائل والرقائق، فيقبلون في ذلك ما ضعف إسناده لا ما اتهم رواته، فإن الأحاديث الموضوعة والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها... إلخ(٤).

---

(١) المسند ١/ ٢٣١. وهناك خمسة أحاديث أخرى ضرب عليها الإمام، وهي من أحاديث الوجادات، وقد ذكرتها في كتاب الوجادات برقم (٧، و٧٣، و٨٠، و٨١، و٨٣).

(٢) في موضع آخر من منهاج السنة النبوية ٧/ ٢٢٣: «إن غالب أحاديث المسند جيدة يحتج بها، وهي أجود من أحاديث أبي داود».

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية ٧/ ٩٦-٩٧، والفتاوى ١٨/ ٧٢، والمصعد الأحمد ص٣٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ٨/ ٥٢٠.

وقال ابن حجر وهو يتحدث عن الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع: والحكم على الأحاديث التسعة بكونها موضوعة محل نظر وتأمل، ثم إنها كلها في الفضائل أو الترغيب والترهيب، ومن عادة المحدثين التساهل في مثل ذلك ... إلخ[١].

بعد هذا التمهيد نخلص إلى أهم النتائج:

أولاً: لقد تبين أنّ الإمام روى في المسند عن بعض المتروكين ممن اتهم بالكذب، أو بسوء الحفظ بمرة، ولا تتناقض هذه النتيجة مع ما قدمته من أنه كان يحرص أشد الحرص على تنقية مسنده منهم، لأننا يمكن أن نسوِّغ روايته عنهم بسببين، أحدهما عام، والآخر خاص.

فأما السبب العام، فهناك أربعة احتمالات، أقواها عندي الأول، وإليك ذكرها:

الاحتمال الأول: أن الإمام توفي قبل أن ينقِّح مسنده ويهذبه ويرتبه، وقد أشار الحافظ ابن عساكر إلى هذا المعنى، فقال وهو يتحدث عن سبب التكرار في المسند، وعدم الترتيب، وامتزاج المسانيد بعضها مع بعض: ولست أظن ذلك إن شاء الله وقع هذا من جهة أبي عبد الله رحمه الله، فإنَّ محلَّه في هذا العلم أوفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى، وقد نراه توفي قبل تهذيبه، ونزل به أجله قبل تلفيقه وترتيبه، وإنما قرأه لأهل بيته قبل بذل مجهوده فيه، خوفاً من حلول عائق بموته دون بلوغ مقصوده فيما يرتضيه... إلخ[٢].

ومما يؤكد هذا الاحتمال أن الإمام طعن في كثير من هؤلاء الرواة المتروكين، كما سبق أن ذكرنا ذلك في تراجمهم، وهذا يدل على أنَّ الإمام لو تسنى له أن يراجع المسند لرفع هؤلاء منه، كما فعل ذلك مع غيرهم.

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٤٥٢.

(٢) ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم الإمام أحمد بن حنبل في المسند ص٣٣.

والاحتمال الثاني: ذكره ابن حجر، فقال: ربما يكون الإمام غفل عنه وذهل، لأن الإنسان محل السهو والنسيان، والكمال لله تعالى(١).

قلت: ولعل في رواية الإمام عن محمد بن سعيد المصلوب الكذاب خاصة من هذا القبيل، فإن الذي يظهر أن الإمام غفل عنه لكونه لم يذكر نسبه كاملاً، وهذا ما أكده الخطيب البغدادي في الموضح كما تقدم في ترجمته .

والاحتمال الثالث: وهو ما سبق ذكره، من أن الإمام كان يرى التساهل في أحاديث الفضائل والمكارم والزهد ونحوها، لأن أصولها ثابتة من طرق أخرى صحيحة، وقد تقدم أن كثيراً من الأحاديث التي رواها هؤلاء المتروكون لها شواهد ومتابعات .

والاحتمال الرابع: لعل الإمام لم يَخْبُر حال بعض هؤلاء المتروكين، فهذا الإمام يحيى ابن معين يتعقب الإمام في روايته عن عامر بن صالح الزُّبَيري، فقال: ماله جُنَّ ؟!(٢). وتعقب ابن حبان الإمام أحمد في قول ذكره عن بقيَّة بن الوليد، فقال: لم يسبر أبو عبدالله شأن بقية . . . إلخ(٣).

أما السبب الخاص، فهو يخص رواة بأعيانهم، وإليك بيانه:

١- أبان بن أبي عيَّاش، روى حديثه مقروناً بغيره، وبهذا يظهر أن الاعتماد في الحديث على الراوي الثقة، وليس على رواية هذا المتروك .

٢- عمارة بن جوين أبو هارون العبدي، روى حديثه مقروناً بغيره، كما أن هذا الحديث رواه من طريق آخر .

٣- عبد الغفار بن القاسم أبو مريم، روى حديثه ليبيِّن ضعفه، ولذلك قال عبد الله: ما حدَّث أبي عن أبي مريم إلا هذا الحديث لعلَّته .

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٤٧٣ .

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ١٤/ ٤٧ .

(٣) المجروحين ١/ ٢٠٠، وينظر: تهذيب التهذيب ١/ ٤١٨ .

٤- عمرو بن عبيد المعتزلي، روى له حديثاً واحداً، ثم أمر ولده أن يضرب على حديثه.

٥- كثير بن عبد الله المُزَني، أخرج له حديثاً واحداً عن أبيه عن جده بسبب أنه لم يسمع من شيخه حسين بن محمد الجُعْفي لفظ حديث ابن عباس، بل سمع منه حديث عمرو بن عوف - جد كثير- فحرص أن يثبت لفظ شيخه كما سمعه منه، وكان من منهج الإمام في الرواية تأدية الأحاديث كما سمعها من شيوخه.

٦- محمد بن عبيد الله العَرْزمي، روى له ليُظهر تدليس أحد الرواة - وهو الحجاج بن أرطاة - فإنه أسقطه من الإسناد، ولذلك عقب عليه بقوله: والعرزمي لا يساوي حديثه شيئاً... إلخ.

هذه هي الأسباب الخاصة التي دعته إلى الرواية عن هؤلاء الخمسة، أما بقيتهم فإنه يرجع في أغلبهم إلى أنَّه لم ينقِّح المسند ولم يهذبه، إلا ماكان من روايته لحديث محمد بن سعيد المصلوب، فإن الذي يظهر أن الإمام لم ينتبه له.

ثانياً: عدد الأحاديث التي رواها هؤلاء المتروكون (٥٢) إثنان وخمسون حديثاً.

وبلغت الأحاديث التي رويت من طرق أخرى من متابعات وشواهد: (٣١) حديثاً، في حين بلغت الأحاديث التي لم أجد لها طريقاً آخر: (٢١) حديثاً.

وبهذا يظهر أن أكثر من نصف هذه الأحاديث قد توبعت من طرق أخرى، فالاعتماد إذاً ليس على رواية هذا المتروك، وإنما على الطريق الآخر الصحيح.

كما أن الأحاديث التي تفرد بها هؤلاء المتركون لا تدل بالضرورة على أنها موضوعة، فإن لفظ (الموضوع) يطلق ويراد به عند أكثر المحدثين أحد معنيين[1]:

المعنى الأول: يراد به المختلق المصنوع الذي تعمّد وضعه راويه الكذاب، وليس في هذه الأحاديث التي تفرد بها هؤلاء المتركون منها شيء.

---

(١) ينظر: المصعد الأحمد لابن الجزري ص٣٥، والنكت على ابن الصلاح لا بن حجر ١/٤٧٣، وكتاب الوضع في الحديث للدكتور عمر بن حسن فلاته ١/١٠٨.

والمعنى الثاني : يطلق على ما يعلم انتفاء خبره ، وأن الحديث لاتصح نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، فإن أهل الحديث لا يشترطون في الحكم على الحديث بالوضع أن يكون في إسناده راو كذاب أو متهم بالكذب، وإنما اذا احتفت بالحديث قرائن كأن يكون فيه مخالفة للعقل والنقل، وأنه ممن يشهد القلب ببطلانه، ترجح عند الناقد أن يكون مكذوباً باطلاً، وإنما حصل هذا الخطأ لكون راويه لم يكن حافظاً لروايته، فوقع في مثل هذا الخطأ وهماً لا تعمداً، وهذا موجود في بعض الأحاديث المذكورة .

ويبقى بعد ذلك أحاديث قليلة جداً رواها من اتهموا بالكذب، ولا تعرف إلا من طريقهم، وقد حكم عليها بعض العلماء بالوضع أو بالنكارة،فقد قال الذهبي: وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها نقطة في بحر[١]، وقال العراقي: فيه أحاديث ضعيفة كثيرة، وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة[٢]، وتقدم قول ابن كثير: فيه أحاديث ضعيفة بل موضوعة، كأحاديث مرو، وشهداء عسقلان .

قلت: ومنها أيضاً حديث الأوعال، والتعمير .

ثالثاً: يصنف الرواة المتروكون في المسند على الأنواع التالية:

أ- المتروكون بسبب تعمدهم الكذب، وعددهم تسعة رواة، وقد روى لكل واحد منهم حديثاً واحداً، وهم:

حسين بن قيس حنش، ورُشَيد الهَجَري، والسري بن إسماعيل، وعبد الغفار بن القاسم، وعطاء بن عجلان، وأبو هارون عمارة بن جوين العبدي، وعمرو بن جابر، ومحمد ابن سعيد المصلوب، وهلال بن زيد .

ب- المتروكون بسبب صلاحهم وعدم معرفتهم بصناعة الحديث، فوقع الكذب في حديثهم وهْماً لا تعمداً، ولكل واحد منهم حديث واحد، وهم أربعة:

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٢٩ .

(٢) نقله ابن حجر في مقدمة القول المسدد ص٤ .

أبان بن أبي عياش، وخالد بن عبيد العتكي، وعبد الواحد بن زيد القاص، ومحمد بن عبيد الله العرزمي .

ج- المتركون بسبب عدم الحفظ بمرة، ولذلك وقع الخطأ الكثير في حديثهم، وهم بقيَّة المتروكين .

رابعاً: هناك بعض المتروكين لهم روايات في المسند، من غير من تقدم، وفيما يلي بيانه:

١- روى الإمام عن أربعة من المتروكين هم من شيوخه، وقد ذكرتهم في كتاب معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند، وذكرت مواضع أحاديثهم، وهم: عامر بن صالح، وعبد الله ابن واقد، وعمر بن هارون، ومحمد بن القاسم الأسدي .

٢- روى الإمام أحاديث ستة من المتروكين، وهي من الأحاديث التي وجدها عبد الله في كتاب أبيه، ثم أدخلها في المسند، وهم: إسماعيل بن مسلم المكي، وحصين بن عمر، وعباس بن الفضل الواقفي، وعمرو بن خالد، وفائد بن عبد الرحمن، وناصح بن العلاء، وقد ذكرت أحاديثهم وقمت بتخريجها في كتاب: الوجادات في مسند أحمد .

٣- روى عبد الله بن أحمد أحاديث بعض المتروكين، وهي من الأحاديث التي زادها في مسند أبيه، وقد ذكرتهم مع تخريج أحاديثهم في كتاب: زوائد عبد الله بن أحمد في المسند، وعددهم ثمانية، وهم: إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كُهيل، وحسين بن عبدالله بن ضميرة، وحفص بن سليمان المقرىء، وزيد بن جبيرة، وعبد الله بن ميمون القداح، وعمر بن موسى بن الوجيه، والوليد بن محمد الموقري، ويوسف بن خالد السمتي .

وبعد: فهذا ماقمت به من جمع الرواة المتروكين في مسند الإمام أحمد، وهم كما تقدم لا يمثلون إلاَّ نَزْراً يسيراً من رواة المسند ، وأغلب أحاديثهم توبعت من طرق أخرى ، وأسأل الله تعالى ان أكون قد وفقت فيما قصدت، والحمد لله رب العالمين .

* * *

مصادر البحث

١- اختصار علوم الحديث، لابن كثير، مع الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر، القاهرة .

٢- إيضاح الملتبس، للخطيب البغدادي، تحقيق يحيى الشهري، الرياض .

٣- بغية الباحث عن زوائد الحارث، للهيثمي، تحقيق الباكري، الجامعة الاسلامية، بالمدينة المنورة .

٤- التاريخ الأوسط للبخاري، تحقيق محمد إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الرياض

٥- التاريخ الكبير، للبخاري، طبعة الهند .

٦- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، القاهرة .

٧- تاريخ دمشق، لابن عساكر، دار الفكر، بيروت .

٨- ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم أحمد في المسند، لابن عساكر، تحقيق كاتب هذا البحث، دار البشائر الاسلامية، بيروت

٩- تفسير ابن كثير، دار الفتح بدولة الامارات العربية المتحدة .

١٠- تهذيب التهذيب، لابن حجر، دار صادر، بيروت .

١١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت .

١٢- الثقات، لابن حبان، طبعة الهند .

١٣- جامع الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وغيره، القاهرة .

١٤- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، الهند .

١٥- حلية الأولياء، لأبي نعيم، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

١٦- خصائص المسند، لأبي موسى المديني، طبع القاهرة .

١٧- الرواة الذين تأثروا بابن سبأ، للدكتور سعدي الهاشمي، دار العلوم والحكم بالمدينة المنورة .

١٨- زائد عبد الله بن أحمد، جمع ودراسة، للدكتور عامر حسن، دار البشائر الاسلامية، بيروت .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

١٩- سلسلة الأحاديث الضعيفة، للشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الاسلامي، بيروت .

٢٠- سنن أبي داود، تحقيق الدعاس، حمص .

٢١- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة .

٢٢- سنن البيهقي الكبرى، الهند .

٢٣- سنن الدارقطني، بعناية محمد عبد الله اليماني، القاهرة .

٢٤- سنن الدارمي، تحقيق حسين أسد، دار ابن حزم، بيروت .

٢٥- سنن النسائي، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الاسلامية، بيروت .

٢٦- سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت .

٢٧- شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الملاح بدمشق .

٢٨- شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٩- صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة .

٣٠- صحيح ابن خزيمة، تحقيق الأعظمي، المكتب الاسلامي، بيروت.

٣١- صحيح البخاري، مع فتح الباري، طبعة الدار السلفية بالقاهرة .

٣٢- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة .

٣٣- الضعفاء، للعقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت .

٣٤- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق إرشاد الحق، باكستان

٣٥- العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي وصالح والميموني، تحقيق وصي الله عباس، الدار السلفية بالهند .

٣٦- العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الاسلامي، بيروت .

٣٧- فتاوى ابن تيمية، الرياض .

٣٨- فتح الباري، لابن حجر، المكتبة السلفية بالقاهرة .

٣٩- القول المسدد في الذب عن المسند، لابن حجر، القاهرة .

٤٠- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، دار الفكر، بيروت .

٤١- كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، تحقيق الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت .

٤٢- الكنى، لأبي بشر الدولابي، دار الكتب العلمية، تصوير عن الطبعة الهندية .

٤٣- لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة .

٤٤- لسان الميزان، لابن حجر، دار الأعلمي، بيروت، تصوير عن الطبعة الهندية .

٤٥- المجروحين، لابن حبان، دار الوعي بحلب .

٤٦- مجمع الزوائد، للهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت .

٤٧- المدخل إلى الصحيحين، للحاكم، تحقيق الكليب، مكتبة العبيكان بالرياض .

٤٨- المستدرك على الصحيحين، للحاكم، دار المعرفة، تصوير عن الطبعة الهندية .

٤٩- مسند أبي يعلى، تحقيق حسين أسد، دار المأمون بدمشق .

٥٠- مسند أحمد، تصوير عن الطبعة الميمنية بالقاهرة،، وهذه هي المعتمدة في العزو، ورجعت أيضاً إلى الطبعة الجديدة بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ورجعت كذلك إلى طبعة الشيخ أحمد شاكر بالقاهرة .

٥١- مسند الروياني، تحقيق أيمن علي، القاهرة .

٥٢- المصعد الأحمد، لابن الجزري، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، طبع في أول المسند، القاهرة .

٥٣- مصنف ابن أبي شيبة، باكستان .

٥٤- مصنف عبد الرزاق، تحقيق الأعظمي. المكتب الاسلامي، بيروت

٥٥- المعجم الأوسط: للطبراني، تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن ابراهيم، دار الحرمين بالقاهرة .

٥٦- المعجم الصغير: للطبراني،المكتب الاسلامي، بيروت .

٥٧- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، بغداد .

٥٨- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، الرياض .

٥٩- الموضح لأوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، تحقيق المعلمي، الهند .

٦٠- الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق نور الدين شكري، أضواء السلف .

٦١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق البجاوي، دار المعرفة، بيروت .

٦٢- النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، تحقيق المدخلي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

٦٣- الوجادات في مسند أحمد، جمع ودراسة، للدكتر عامر حسن صبري، دار البشائر الاسلامية، بيروت .

٦٤- الوضع في الحديث، للدكتور عمر فلاتة، مكتبة الغزالي بدمشق .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی